

AlUmm li Imam Shafae

Kitabu Siyaam as Saghir

Pages 231 to 267 covering themes of Siyaam and Aitikaaf

الأحاديث

للإمام محمد بن إدريس الشافعي
١٥٠-٢٠٤ هـ

تحقيق وتصحيح
الدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب

الجزء الثالث
الزكاة .. الصيام .. الحج .. العمرة
التحريم .. النذور .. الأضحية .. النحر

كتاب الصيام

كتاب الصيام

ب/١٤٤
ص

(١٣) / كتاب الصيام الصغير (١)

[١] باب

[٩٠٧] أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « الشهر تسع وعشرون ، لا تصوموا (١) هكذا في جميع النسخ ، وهو يدل على أن هناك كتاباً كبيراً في الصيام ، لكن يبدو أنه لم يدخل في الام . والله تعالى أعلم .

[٩٠٧] * ط : (١/٢٨٦) (١٨) كتاب الصيام - (١) باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان . رقم (٢) . ولفظه : « الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » .

* خ : (٢/٣٢) (٣٠) كتاب الصوم - (١١) باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فافطروا » عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك به ولفظه : « الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » . (رقم ١٩٠٧) .

* م : (٢/٧٥٩) (١٣) كتاب الصيام - (٢) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال ، وأنه إذا غم في أوله وآخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً - من طريق إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر رضيهما : قال رسول الله ﷺ : « الشهر تسع وعشرون ليلة ، لا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه ، إلا أن يُغمَّ عليكم ، فإن غم عليكم فاقدروا له » . ومعنى : « فاقدروا له » : قنروا له تمام العدد ثلاثين يوماً .

وحول الاختلاف في رواية الشافعي عن الرواية التي في الموطأ وغيرها قال البيهقي : وهكذا (أي كرواية الشافعي هنا) رواه المزني عن الشافعي ، وكذلك رأيت في نسخ عن البخاري ، عن القعني ، عن مالك .

وقال سائر الرواة عن مالك : « فإن غم عليكم فاقدروا له » .

وكذلك قاله الدارمي عن القعني .

قال الشافعي في رواية حرملة : في قوله : « الشهر تسع وعشرون » : يعني أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين ، فأعلمهم أن ذلك بالأهلة (المعرفة ٣/٣٥٤ - ٣٥٥) .

وقد روى البيهقي هنا من طريق أبي جعفر بن سلمة (الطحاوي) عن المزني ، عن مالك بن أنس عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروا الهلال ، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له » . [السنن . رقم : ٣٣٤] .

كما روى بسنده عن الشافعي ، عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال :

« إذا رأيتم الهلال فصوموا ، فإذا رأيتموه فافطروا ، فإن غمَّ عليكم فاقدروا له » . وكان عبد الله يصوم قبل الهلال بيوم .

قيل لإبراهيم بن سعد : يتقدمه ؟ قال : نعم . [السنن . رقم : ٣٤٢] .

حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وبهذا نقول ، فإن لم تر العامة هلال شهر رمضان ورآه رجل عدل ، رأيت أن أقبله للأثر والاحتياط .

[٩٠٨] قال الشافعي رحمه الله تعالى : أخبرنا الدَّرَّاءُ وَرَدِيُّ^(١) : عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ، عن أمه فاطمة بنت الحسين^(٢) : أن رجلاً شهد عند علي^(٣) رضی الله تعالى عنه / على رؤية هلال رمضان فصام ، وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان . قال الشافعي بعدُ : لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان .

قال الشافعي رحمه الله : وقد قال بعض أصحابنا : لا أقبل عليه إلا شاهدين ، وهذا القياس على كل مُغَيَّبٍ^(٤) استدلل عليه بيينة ، وقال بعضهم : جماعة .

قال الشافعي رحمه الله : ولا أقبل على رؤية هلال الفطر إلا شاهدين عدلين وأكثر ، فإن صام الناس بشهادة واحد أو اثنين ، أكملوا العدة ثلاثين ، إلا أن يروا الهلال ، أو تقوم بيينة برؤية فيفطروا ، وإن غُمَّ الشهران معاً فصاموا ثلاثين ، فجاءتهم بيينة بأن شعبان رثى قبل صومهم بيوم ، قضوا يوماً ؛ لأنهم تركوا يوماً من رمضان ، وإن غُمَّ فجاءتهم البيينة بأنهم صاموا يوم الفطر ، أفطروا أي^(٥) ساعة جاءتهم البيينة . فإن جاءتهم البيينة قبل الزوال صلوا صلاة العيد ، وإن كان^(٦) بعد الزوال لم يصلوا صلاة العيد ، وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا .

قال الشافعي رحمه الله عليه : فخالفه^(٧) في هذا بعض الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا ، وقال : بعد الزوال يخرج بهم الإمام من الغد ، ولا يصلى بهم في يومهم^(٨) ذلك . قال الشافعي رحمه الله : فقليل لبعض من يحتج بهذا القول : إذا كانت صلاة العيد

(١) هو عبد العزيز بن محمد ، كما في ترتيب المسند (٢٧٣/١) والمعرفة (٣٥٥/٣) والدارقطني (١٧٠/٢) .

(٢) في (ص ، ت) : « الحسين عليه السلام » .

(٣) في (ص ، ت) : « علي عليه السلام » .

(٤) في طبعة الدار العلمية : « معيب » بالعين المهملة ، وهو خطأ مخالف لجميع النسخ .

(٥) في (ص) : « أية ساعة » . (٦) في (ص) : « وإن كانت » .

(٧) في (ص) : « فخالفهم » . (٨) في (ص) : « في يومه ذلك » .

[٩٠٨] سنن الدارقطني : (١٧٠/٢) (١٢) كتاب الصيام - باب الشهادة على رؤية الهلال - عن أبي بكر

النيسابوري ، عن الربيع به .

عندنا وعندك سنة لا تقضى إن تركت ، وعَمَلٌ في (١) وقت ، فكيف أمرت بها أن تعمل في غيره ، وأنت إذا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر (٢) بأن تعمل ؟ مثل المزدلفة إذا مرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها (٣) ، والجمار إذا مضت أيامها لم تؤمر (٤) برميها وأمرت بالفدية فيما فيه فدية من ذلك ، ومثل الرَّمْل إذا مضت الأطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الأربعة البواقي ؛ لأنه مضى وقته ، وليس منه بدل بكفارة . وإذا أمرت بالعيد (٥) في غير وقته ، فكيف لم تأمر به بعد الظهر من يومه ، والصلاة تحل في يومه ؟ وأمرت بها من الغد ، ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده ؟

قال : فإنها من غد تصلى في مثل وقته، قيل له : أو ليس تقول في كل ما فات مما يقضى من المكتوبات يقضى إذا ذكر ، فكيف خالفت بين هذا وبين ذلك ؟ فإذا (٦) كانت (٧) علتك الوقت ، فما تقول فيه إن تركته من غده ، أتصليه بعد غده في ذلك الوقت ؟ قال : لا . قيل (٨) : فقد تركت علتك في أن تصلى في مثل ذلك الوقت ، / فما حجتك فيه ؟

١/١٤٥
ص

قال : روينا فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ ، قلنا : قد سمعناه ولكنه ليس مما يثبت (٩) عندنا ، والله أعلم ، وأنت تضعف ما هو أقوى منه ، وإذا زعمت أنه ثابت فكيف يقضى (١٠) في غده ، ولم تنه أن يقضى بعده ؟ فينبغي أن تقول : يقضى بعد أيام ، وإن طالت الأيام . قال الشافعي رحمه الله : وأنا أحب أن أذكر فيه شيئاً ، وإن لم يكن ثابتاً ، وكان يجوز أن يفعل تطوعاً أن يفعل من الغد ، وبعد الغد إن لم يفعل من الغد ؛ لأنه تطوع ، وأن يفعل المرء ما ليس عليه أحب إلى من أن يدع ما عليه ، وإن لم يكن الحديث ثابتاً ، فإذا (١١) كان يجوز أن يفعل بالتطوع ، فهذا خير أراده الله به ، أرجو أن يأجره الله عليه بالنية في عمله .

(١) في (ب، ت) : « وعملك وقت » بدل : « وعمل في وقت » وما أثبتناه من (ص) هو الصواب - إن شاء الله تعالى ؛ لأن الأول ليس له معنى ، والثاني الذي أثبتناه هو الملائم للسياق . والله تعالى أعلم .

(٢) ، (٤) في (ص، ت) رسمت هذه الكلمة هكذا : « لم تأمر » .

(٣) في طبعة الدار العلمية : « فيه » مخالفة جميع النسخ .

(٥) في (ص) : « لم نعد » بدل كلمة بالعيد ، ولا معنى لها .

(٦) في (ب) : « فإن » وما أثبتناه من (ص، ت) . (٧) في (ت) : « رأيت » بدل : « كانت » .

(٨) في (ص) : « فقبل » .

(٩) يشير إلى الحديث الذي رواه هشيم بن بشير ، عن أبي بشر - جعفر بن إياس - عن أبي عمير بن أنس بن مالك قال : أخبرني عمومتي من الأنصار أن الهلال خفى على الناس في آخر ليلة من شهر رمضان في زمن النبي ﷺ فأصبحوا صياماً ، فشهدوا عند النبي ﷺ بعد زوال الشمس أنهم رأوا الهلال الماضية ، فأمر رسول الله ﷺ الناس بالفطر ، فأفطروا تلك الساعة وخرج بهم من الغد ، فصلى بهم صلاة العيد .

رواه الشافعي في القديم ، وقال : ولو تعلم هذا ثابتاً أخذنا به قال البيهقي : إسناده صحيح . (المعرفة ٣ / ٦٤) ورواه أبو داود (رقم ١١٥٧) .

(١٠) في (ص) : « تقضى » . (١١) في (ص) : « فماداً » بدل : « فإذا » .

٢٣٤ _____ كتاب الصيام الصغير/ باب الدخول في الصيام والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله عليه بَعْدُ : لا يصلى إذا زالت الشمس من يوم الفطر .

[٩٠٩] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك : أنه بلغه أن الهلال رُئِيَ في زمن عثمان بن عفان بَعَثِي ، فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس .

قال الشافعي رحمه الله : وهكذا نقول ، إذا لم ير الهلال ، ولم يشهد عليه أنه رُئِيَ ليلاً ، لم يفطر الناس بروية الهلال في النهار ، كان ذلك قبل الزوال أو بعده ، وهو - والله / أعلم - هلال الليلة التي تستقبل . وقال بعض الناس فيه إذا رُئِيَ بعد الزوال قولنا ، وإذا رُئِيَ قبل الزوال أفطروا ، وقالوا : إنما اتبعنا فيه أثراً روينا وليس بقياس ، فقلنا : الأثر أحق أن يتبع من القياس ، فإن كان ثابتاً فهو أولى أن يؤخذ به .

قال الشافعي رحمته الله : إذا رأى الرجل هلال رمضان وحده ، يصوم لا يسعه غير ذلك ، وإن رأى هلال شوال فيفطر ، إلا أن يدخله شك ، أو يخاف أن يتهم على الاستخفاف بالصوم .

٢١١ / ب

ت

[٢] باب الدخول في الصيام والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله : فقال بعض أصحابنا : لا يجزى صوم رمضان إلا بنية ، كما لا تجزى الصلاة إلا بنية ، واحتج فيه بأن ابن عمر قال : [٩١٠] لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر .

[٩٠٩] ط : (٢٨٧/١) (١٨) كتاب الصيام - (١) باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان . (رقم ٤) .

[٩١٠] ط : (٢٨٨/١) (١٨) كتاب الصيام - (٢) باب من أجمع الصيام قبل الفجر . (رقم ٥) .

وعن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عائشة وحفصة زوجتي النبي ﷺ مثل ذلك .

وأجمع الصيام : عزم عليه وقصد له .

ط : (٨٢٣/٢) (٨) كتاب الصوم - (٧١) باب النية في الصيام - عن أحمد بن صالح عن عبد الله بن وهب ، عن ابن لهيعة ويحيى بن أيوب ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن ابن شهاب ، عن سالم ابن عبد الله ، عن أبيه ، عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » .

قال أبو داود : رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضاً جميعاً ، عن عبد الله بن أبي بكر مثله ، ووقفه على حفصة معمر والزيدي وابن عيينة ويونس الأيلي كلهم عن الزهري . (رقم ٢٤٥٤) .

ط : (٩٩/٣ - ١٠٠) (٦) كتاب الصوم - (٣٣) باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل من طريق ابن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب به .

قال أبو عيسى : حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وقد روى عن نافع ،

قال الشافعي رحمته الله : وهكذا أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر :

قال الشافعي : فكان هذا - والله أعلم - على شهر رمضان خاصة ، وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر ، أو وجب عليه من صوم . فأما التطوع فلا بأس أن ينوي الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب .

فخالف في هذا القول بعض الناس ، فقال : معنى قول ابن عمر هذا على النافلة ، فلا يجوز في النافلة من الصوم ، ويجوز في شهر رمضان وخالف في هذا الآثار .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وقيل لقاتل هذا القول (١) : لم زعمت أن صوم رمضان يجزى بغير نية ، ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات إلا بنية ؟ وكذلك عندك (٢) لا تجزى الصلاة المكتوبة ، ولا نذر الصلاة ، ولا التيمم ، إلا بنية ؟ قال : لأن صوم النذر والكفارة (٣) بغير وقت متى عمله أجراً عنه ، والصلاة والنية للتيمم مؤقت (٤) .

قيل له : ما تقول فيمن قال : لله على أن أصوم شهراً من هذه السنة ، فأهمل حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر ؟ قال : لا يجزئه . قيل : قد وقَّت السنة ولم يبق منها إلا هذا الشهر ، فصار إن لم يصمه يخرج (٥) من الوقت .

(١) « القول » : ليست في (ص، ت) . (٢) في (ص) : « عندي » .

(٣) في (ب) : « الكفارات » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٤) في (ب، ت) : « بوقت » وما أثبتناه من (ص) ، وهو الملازم للبيان .

(٥) في (ص) : « خرج » .

= عن ابن عمر قوله . وهو أصح . وهكذا أيضاً روى هذا الحديث عن الزهري موقوفاً ، ولا نعلم أحداً رفعه إلا يحيى بن أيوب . (رقم ٧٣٠) .

* مس : (١٩٦/٤ - ١٩٨) (٢٢) كتاب الصيام - (٦٨) باب اختلاف الناقلين لحبر حفصة في ذلك - من طريق الليث ، عن يحيى بن أيوب به (أرقام ٢٢٣١ - ٢٢٣٣) ومن طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن حفصة أن النبي ﷺ . (رقم ٢٢٣٤) . ومن طريق معتمر ، عن عبيد الله ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن عبد الله ، عن حفصة من قولها . رقم (٢٢٣٥) .

ومن طريق يونس ، ومعمر ، وسفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن حمزة بن عبد الله ، عن حفصة قالت . أرقام (٢٢٣٦ - ٢٢٤٠) .

ومن طريق ابن القاسم ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عائشة وحفصة مثله (موقوفاً) . (رقم: ٢٢٤٢) .

ومن طريق المعتمر ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً (٢٢٤٢) .

ومن طريق ابن القاسم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً (٢٢٤٣) .

وقيل له : ما تقول إن ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها إلا ما يكملها فيه ، ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوى الظهر ؟ قال : لا يجزئه (١) ؛ لأنه لم ينو الظهر . قال الشافعي رحمه الله : لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً ، وقد اعتل بالوقت ، فأوجدنا الوقت في المكتوبة محدوداً ومحصوراً يفوت إن ترك العمل فيه ، فأوجدناه ذلك في النذر ، ثم أوجدناه في الوقتين المحصورين (٢) كلاهما عمل (٣) كعمل المكتوبة (٤) وعمل النذر ، وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر ؛ لأنه لم يبق للمكتوبة والنذر موضع إلا هذا الوقت الذي عملهما (٥) فيه ؛ لأنه (٦) عملهما في آخر الوقت ، فزعم أنهما لا يجزيان إذا لم / ينو بهما المكتوبة أو النذر (٧) ، فلو كانت العلة أن الوقت محصور (٨) ، انبغي (٩) أن يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزيان إذا كان وقتهما محصوراً (١٠) كما يجزى رمضان إذا كان وقته محصوراً (١١) .

١٤٥/ب
ص

[٣] باب صوم رمضان

قال الشافعي رحمه الله عليه : فمن قال : لا يجزى رمضان إلا بنية ، فلو اشتبهت عليه الشهور وهو أسير ، فصام شهر رمضان ينوى به التطوع لم يجزه (١٢) ، وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ، ومن قال : يجزى بغير نية فقد أجزأ عنه ، غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندي ، والله أعلم ، فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ، ولم يشرب ، / ولم ينو الإفطار ، فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار ، فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان ، وهذا يشبه قوله الأول . ثم قال : وإن علم بعد نصف النهار فأمسك ، ونوى الصيام لم يجزه (١٣) ، وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه وهذا خلاف قوله الأول .

١/٢١٢
ت

قال الشافعي رحمه الله : وإنما قال ذلك فيما علمت بالرأى ، وكذلك قال فيه أصحابنا

(١) في (ص، ت) : « لا يجزيه » . (٢) في (ص، ت) : « المحظورين » .

(٣) في (ب) : « عملاً » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٤) في (ص) : « مكتوبة » . (٥) في (ص) : « عملها » .

(٦) في (ص) : « لأنهما » . (٧) في (ب) : « والنذر » وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٨) في (ص) : « محظوراً » . (٩) في (ص) : « تبعاً » بدل : « انبغي » .

(١٠ - ١١) في (ص) : « محظوراً » في الموضعين .

(١٢) في (ص، ت) : « لم يجزيه » . (١٣) في (ص) : « لم يجزيه » .

كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ————— ٢٣٧
والله أعلم - بالرأى فيما علمت ، ولكن معهم قياس ، فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا
والله أعلم ، وهذا - فيما أرى - أحسن وأولى أن يقال به إذا كان قياساً .

[٤] باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله تعالى : الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين
الفجر الآخر مُعْتَرِضاً فِي الْأَفُقِ .

قال الشافعي رحمته الله : وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ إلى أن تغيب الشمس (١) ، وكذلك
قال الله عز وجل : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

قال الشافعي : فإن أكل فيما بين هذين الوقتين ، أو شرب عامداً للأكل والشرب ،
ذاكراً للصوم فعليه القضاء .

[٩١١] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أخيه خالد بن أسلم :

(١) عن سهل بن سعد قال : أنزلت : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ولم ينزل
﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولم يزل
يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله بعد ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فعلموا أنه إنما يعنى الليل والنهار .
وفي حديث عدي بن حاتم : « إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار » .

خ : (٣٤ / ٢) - (٣٥) - (٣٠) كتاب الصوم - (١٦) باب قول الله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ
الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ . ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ من طريق محمد بن مطرف ، عن أبي
حازم ، عن سهل بن سعد (الحديث الأول) .

ومن طريق حصين بن عبد الرحمن ، عن الشعبي ، عن عدي به (حديث عدي بن حاتم) .
م : (٧٦٧ / ٢) (١٣) كتاب الصيام - (٨) باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر - من
طريق أبي غسان ، عن أبي حازم به (الأول) . ومن طريق حصين به .

وعن عاصم بن عمر بن الخطاب ، عن أبيه رحمته الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقبل الليل من
ههنا ، وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم » .

خ : (٤٦ / ٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٤٣) متى يحل فطر الصائم - من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ،
عن عاصم به .

م : (٧٧٢ / ٢) (١٣) كتاب الصيام - (١٠) باب بيان انقضاء وقت الصوم - من طريق هشام به .

[٩١١] * ط : (٣٠٣ / ١) (١٨) كتاب الصيام - (١٧) باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات وفيه : « وقد
اجتهدنا » قال مالك : يريد بقوله : « الخطب يسير » القضاء ، فيما نرى . والله أعلم وخفة مؤونته ،
ويسارته ، يقول : نصوم يوماً مكانه .

٢٣٨ ————— كتاب الصيام الصغير/ باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت
الشمس ، فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ، قد طلعت الشمس فقال عمر : الخطب
يسير .

قال الشافعي رحمه الله : كأنه يريد بذلك ، والله أعلم ، قضاء يوم مكانه .
قال الشافعي رضي الله عنه : وأستحب التأنى بالسحور مالم يكن في وقت مقارب يخاف أن
يكون الفجر طلع فإنني أحب قطعه في ذلك الوقت ، فإن طلع الفجر وفي فيه شيء قد
أدخله ومضغه ، لَفَظَهُ ؛ لأن إدخاله فاه لا يصنع شيئاً إنما يفطر بإدخاله جوفه . فإن
ازدردته بعد الفجر ، قضى يوماً مكانه ، والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبقى بين
أسنانه في بعض مما يدخله الريق لا يمتنع منه ؛ فإن ذلك عندى خفيف فلا يقضى .
فأما كل ما عهد^(١) إدخاله مما يقدر على لفظه ، فيفطره عندى ، والله أعلم .
وقال بعد : تفطره بما بين أسنانه ، إذا كان يقدر على طرحه .

قال الربيع : إلا أن يغلبه ولا يقدر على دفعه ، فيكون مكرهاً ، فلا شيء عليه ،
وهو معنى قول الشافعي .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وأحب تعجيل الفطر وترك تأخيرته ، وإنما أكره تأخيرته
إذا عمد ذلك ، كأنه يرى الفضل فيه .

[٩١٢] قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا مالك ، عن أبي حازم بن دينار ، عن سهل
ابن سعد : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ولم
يؤخروه » .

(١) في طبعة الدار العلمية : « كل ما عدا إدخاله » وهو خطأ ، ونخالف جميع النسخ .

= * مصنف عبد الرزاق : (١٧٨/٤) كتاب الصيام - (١٧) باب الإفطار في يوم مغيم - عن ابن جريج ، عن
زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر نحوه .
وفيه : « وقد اجتهدنا ، نقضى يوماً » .
[٩١٢] * ط : (٢٨٨/١) (١٨) كتاب الصيام - (٣) باب ما جاء في تعجيل الفطر . (رقم ٦) .
* خ : (٤٧/٢) (٣٠) كتاب الصيام - (٤٥) باب تعجيل الإفطار - عن عبد الله بن يوسف عن مالك به .
* م : (٧٧١/٢) (١٣) كتاب الصيام - (٩) باب فضل السحور ، وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرته
وتعجيل الفطر - من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، عن أبيه به .

كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ————— ٢٣٩

[٩١٣] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر وعثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل الأسود ^(١) ثم يفطران ، بعد الصلاة ، وذلك في رمضان .

قال الشافعي رحمه الله عليه : كأنهما يريان تأخير ذلك واسعا ، لا أنهما يعمدان الفضل ، لتركه بعد أن أبيح لهما ، وصارا مفطرين بغير أكل ولا شرب ، لأن الصوم لا يصلح في الليل ، ولا يكون به صاحبه صائما وإن نواه .

قال الشافعي رحمه الله : فقال بعض أصحابنا : لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطره ذلك .

ب/٢١٢
ت
١/١٤٦
ص

[٩١٤] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن نافع ، / عن ابن عمر : أنه كان يحتجم وهو صائم ، ثم ترك ذلك .

[٩١٥] قال الشافعي : وأخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة عن أبيه : أنه لم ير أباه قط احتجم إلا ^(٢) وهو صائم .

قال الشافعي رحمه الله : وهذا فتيا كثير ممن لقيت من الفقهاء .

(١) في (ب) : « أسود » وما أثبتاه من (ص ، ت) والمسنود (٢٧٧/١) والمعرفة (٣٧٦/٣) .

(٢) في (ب، ت) : « أنه لم ير أباه قط احتجم وهو صائم » وما أثبتاه من (ص) .

والموطأ مصدر الإمام كما ترى في التخريج ، وكذلك في المعرفة نقلاً عن الإمام الشافعي (٤١١/٣) .

[٩١٣] * ط : (٢٨٩/١) الموضع السابق . (رقم ٨) .

* مصنف عبد الرزاق : (٢٢٥/٤) كتاب الصيام - باب تعجيل الفطر - عن معمر ، عن الزهري به . ولفظه : « كانا يصليان المغرب في رمضان قبل أن يفطرا » .

[٩١٤] * ط : (٢٩٨/١) (١٨) كتاب الصيام - (١٠) باب ما جاء في حجة الصائم . (رقم ٣٠) .

وفيه : « فكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر » .

* مصنف عبد الرزاق : (٢١١/٤) كتاب الصيام - باب الحجامة للصائم . من طريق معمر ، عن أيوب ، عن نافع نحوه . وفيه : « فكان يصنع المحاجم فإذا غابت الشمس أمره أن يشرط » ، قال : فلا أدرى : أكرهه أم شيء بلغه . (رقم ٧٥٣٢) .

وعن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، أن ابن عمر كان يحتجم وهو صائم ، ثم تركه بعد ، فكان إذا غابت الشمس احتجم . (رقم ٧٥٣١) .

وعن ابن جريج ، عن نافع أن ابن عمر لم يكن يستحجم وهو صائم . (رقم ٧٥٣٠) .

وعن ابن جريج عن عطاء أن ابن عمر ، مثل الرواية الأولى . (رقم ٧٥٣٣) .

[٩١٥] * ط : (٢٩٨/١) (١٨) كتاب الصيام - (١٠) باب ما جاء في حجة الصائم - عن هشام بن عروة ،

عن أبيه كان يحتجم وهو صائم . قال : وما رأيته احتجم قط إلا وهو صائم .

من هنا نرى أن القائل أنه لم ير أباه . . . إلخ هو هشام بن عروة .

[٩١٦] وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

[٩١٦] روى الشافعي في هذا عن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن شداد بن أوس ، عن النبي ﷺ (اختلاف الحديث . ص ١٩٧) .
* د : (٢ / ٧٧٠ - ٧٧٣) (٨) كتاب الصوم - (٢٨) باب في الصائم يحتجم - من طريق مسدد ، عن يحيى ، ومن طريق أحمد بن حنبل ، عن حسن بن موسى ، عن شيبان جميعاً عن يحيى ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء - يعني الرحي - عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » . (رقم ٢٣٦٧) .

وعن أحمد بن حنبل ، عن حسن بن موسى ، عن شيبان ، عن يحيى ، عن أبي قلابة الجرمي عن شداد بن أوس ، عن النبي ﷺ . (رقم ٢٣٦٨) .

وعن موسى بن إسماعيل ، عن وهيب ، عن أيوب ، عن أبي قلابة به . (رقم ٢٣٦٩) .
قال أبو داود : وروى خالد الحذاء ، عن أبي قلابة بإسناد أيوب مثله . وعن أحمد بن حنبل ، عن محمد بن بكر ، وعبد الرزاق .

وعن عثمان بن أبي شيبة ، عن إسماعيل - يعني ابن إبراهيم - عن ابن جريج ، عن مكحول أن شيخاً من الحبي - قال عثمان في حديثه : مُصَدِّق - أخبره أن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » . (رقم ٢٣٧٠) .

وعن محمود بن خالد ، عن مروان ، عن الهيثم بن حميد ، عن العلاء بن الحارث ، عن مكحول ، عن أبي أسماء الرحي ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » . (رقم ٢٣٧١) .

* جه : (١ / ٥٣٧) (٧) كتاب الصيام - (١٨) باب ما جاء في الحجامة للصائم - من طريق شيبان عن يحيى بن أبي كثير به . (رقم ١٦٨٠) (حديث ثوبان) .
وبهذا الإسناد عن أبي قلابة ، عن شداد به . (رقم ١٦٨١) .

ومن طريق معمر بن سليمان ، عن عبد الله بن بشر ، عن الأعمش ، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » . (رقم ١٦٧٩) .
وإسناد هذا الحديث منقطع - كما قال البوصيري - قال أبو حاتم : عبد الله بن بشر لم يثبت سماعه من الأعمش ، وإنما يقول : كتب إلى أبو بكر بن عياش عن الأعمش .

* ابن حبان - موارد الظمان : (ص ٢٢٦ رقم ٨٩٩ - ٩٠٢) (٨) كتاب الصيام - ١٢ باب الحجامة للصائم - من طريق الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير به .
ومن طريق حبان بن موسى ، عن عبد الله ، عن عاصم ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء الرحي به .

ومن طريق خالد الحذاء ، عن أبي قلابة به .
ومن طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن السائب بن يزيد ، عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

* ت : (٣ / ١٣٥) (٦) كتاب الصوم - (٦٠) باب كراهية الحجامة للصائم - من طريق عبد الرزاق به قال أبو عيسى : وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح .

* المستدرك : (١ / ٤٢٧ - ٤٢٩) كتاب الصوم - من طريق العباس بن الوليد بن مزيد البيروني عن الأوزاعي به .

قال الحاكم : قد أقام الأوزاعي هذا الإسناد فجوده ، وبين سماع كل واحد من الرواة من صاحبه . =

[٩١٧] وروى عنه أنه احتجم صائماً.

= وتابعه على ذلك شيان بن عبد الرحمن النحوى ، وهشام بن أبى عبد الله الدستوائى ، وكلهم ثقات ، فإذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه وسكت عنه الذهبي .
وقد روى الحاكم حديث شيان ، يحيى بن أبى كثير ، وذكر قول أحمد فيه : هو أصح ما روى فى هذا الباب . ثم روى الحاكم من طريق هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير ، عن أبى قلابة ، عن أبى أسماء عن ثوبان .
ثم قال : فهذه الأسانيد المبين فيها سماع الرواة الذين هم ناقلوها ، والثقات الأثبات لا تعلل بخلاف يكون فيه بين الرواة المجروحين على أبى قلابة وغيره . وعند يحيى بن أبى كثير فيه إسناده آخر صحيح على شرط الشيخين :
ورواه من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن يحيى بن أبى كثير ، عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، عن السائب بن يزيد ، عن رافع بن خديج .
قال على بن المدينى : لا أعلم فى الحاجم والمحجوم حديثاً أصح من هذا .
تابعه معاوية بن سلام ، عن يحيى بن أبى كثير .
ثم قال : فليعلم طالب هذا العلم أن الإسنادين ليحيى بن أبى كثير قد حكم لأحدهما أحمد بن حنبل بالصحة ، وحكم على بن المدينى للآخر بالصحة ، فلا يعمل أحدهما بالآخر (أى حديث ثوبان ورافع) ، وقد حكم إسحاق بن إبراهيم الحنظلى لحديث شداد بن أوس بالصحة .
قال إسحاق : هذا إسناده صحيح ، يقوم به الحجة ، وهذا حديث قد صح بأسانيد ، وبه يقول .
قال الحاكم : فرضى الله عن إمامنا أبى يعقوب ، فقد حكم بالصحة لحديث ظاهر صحته ، وقال به .
وقد اتفق الثورى وشعبة على روايته عن عاصم الأحول ، عن أبى قلابة هكذا .
وروايتهما : عن أبى قلابة عن أبى الأشعث ، عن ثوبان .
قال : ورواه يحيى بن أبى كثير ، عن أبى قلابة ، عن أبى أسماء ، عن ثوبان ، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين ، فقد يمكن أن يكون سمعه منهما جميعاً .
هذا وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة فى صحيحه ، وأفاض فى ذلك ، وضعف ما يخالفه (٢٢٦/٣ - ٢٣٦) كتاب الصيام - ٦٨ باب ذكر البيان أن الحجامة تفسد الصيام (جميعاً) .
وقد روى ابن الصلاح عن أبى الوليد موسى بن أبى الجارود - وهو ممن صحب الشافعى أنه روى عنه : إذا صح عن النبى ﷺ حديث ، وقلت قولاً فأننا راجع عن قولى قائل بذلك .
قال : وقد صح حديث : « أفطر الحاجم والمحجوم » فأننا أقول : قال الشافعى : أفطر الحاجم والمحجوم .
قال ابن الصلاح : فرد على أبى الوليد ذلك ، من حيث إن الشافعى تركه مع صحته ؛ لكونه منسوخاً عنه . وقد دلّ ﷺ على ذلك وبينه . (أدب الفتوى ص : ٨١) .
هذا وقد ذكر البخارى رواية أخرى لهذا الحديث تعليلاً فقال : ويروى عن الحسن ، عن غير واحد مرفوعاً أفطر الحاجم والمحجوم . وقال لى عياش : حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا يونس ، عن الحسن مثله ، قيل له : عن النبى ﷺ ؟ قال : نعم . ثم قال : الله أعلم .
* خ : (٤٢/٢) (٣٠) كتاب الصيام - (٣٢) باب الحجامة والقيء للصائم .
[٩١٧] * خ : (٤٢/٢) (٣٠) كتاب الصيام - (٣٢) باب الحجامة والقيء للصائم . عن معلى بن أسد ، عن وهيب ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى ﷺ احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم . (رقم ١٩٣٨) .
وعن أبى معمر ، عن عبد الوارث ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : احتجم النبى ﷺ وهو صائم . (رقم ١٩٣٩) .

٢٤٢ ————— كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

قال الشافعي رحمه الله : ولا أعلم واحداً منهما ثابتاً ، ولو ثبت واحد منهما عن النبي ﷺ قلت به ، فكانت الحجة في قوله ، ولو ترك رجل الحجة صائماً للتوقي كان أحب إلى ، ولو احتجم لم أره يفطره .

قال الشافعي رحمه الله عليه : من تقياً وهو صائم وجب عليه القضاء ، ومن ذرعه القى فلا قضاء عليه .

[٩١٨] وبهذا أخبرنا مالك ، عن نافع / عن ابن عمر .

٢/٢١٢
ب

- وعن آدم بن أبي إياس ، عن شعبة ، عن ثابت البناني قال : سئل أنس بن مالك رضي الله عنه : أكتم تكروهون الحجة للصائم ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف .
وزاد : شعبة : « حدثنا شعبة : على عهد النبي ﷺ » . (رقم ١٩٤٠) .
وقد روى الشافعي حديث ابن عباس هذا في اختلاف الحديث فقال :
أخبرنا سفيان ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مقسم ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم محرماً صائماً . (اختلاف الحديث ص ١٩٧ - باب الحجة للصائم) .
ثم قال الشافعي بعد رواية هذا الحديث ، وحديث شداد بن أوس قبله « أفطر الحاجم والمحجوم » :
فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ ، وحديث إقطار الحاجم والمحجوم منسوخ .
وقال : وإسناد الحديتين مشتبهِ ، وحديث ابن عباس أمثلهما إسناداً .
قال : ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد ، إلا أن يخرج من الصائم من جوفه متقياً . . . والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين ، وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة . (اختلاف الحديث ص ١٩٨ - ١٩٩) .
هذا وللشافعي تأويل آخر للجمع بين الحديتين غير النسخ وهو أن قوله ﷺ : « أفطر الحاجم » أي ذهب أجر صومه .

وقد ذكر هذا في رواية حرملة كما نقل البيهقي . قال الشافعي :
« وقد قال بعض من روى : « أفطر الحاجم والمحجوم » أن النبي ﷺ مرَّ بهما يتنايان رجلاً .
قال البيهقي : ثم حمل الشافعي قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » بالغيبة على سقوط أجر الصوم ، وجعل نظير ذلك أن بعض أصحاب النبي ﷺ قال للمتكلم يوم الجمعة : « لا جمعة لك » فقال النبي ﷺ : صلق ، ولم يأمره بإعادة ، فدل على أن ذلك : لا أجر للجمعة لك .
وقال لمن أشرك : فقد حبط عمله ، فكان معناه أجر عمله - والله أعلم - لأنه لو ابتاع بيعاً ، أو باعه ، أو قضى حقاً عليه ، أو أعتق ، أو كاتب لم يحبط عمله ، وأحبط أجر عمله . والله أعلم .
(المعرفة ٤١٢/٣ - ٤١٣) .

[٩١٨] * ط : (٣٠٤/١) (١٨) كتاب الصيام - (١٧) باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات . (رقم ٤٧) .
* د : (٧٧٧-٧٧٦/٢) (٨) كتاب الصوم - (٣٢) باب الصائم يستقي عامداً - من طريق عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من ذرعه قىء وهو صائم فليس عليه قضاء ، وإن استقاء فليقض » .
قال أبو داود : رواه أيضاً حفص بن غياث عن هشام مثله .
* ث : (٨٩/٣ - ٩٠) (٦) كتاب الصوم - (٢٥) باب ما جاء فيمن استقاء عمداً . من طريق عيسى بن يونس به . قال : حديث أبي هريرة حسن غريب .

كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ————— ٢٤٣

[٩١٩] قال الشافعي رحمته الله : ومن أكل أو شرب ناسياً ، فليتم صومه ، ولا قضاء عليه .

وكذلك بلغنا عن أبي هريرة ، وقد قيل : إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس بحافظ (١) .

قال الشافعي رحمه الله : وقد قال بعض أصحابنا : يقضى ، ولستأ تأخذ بقوله . وقال بعض الناس بمثل قولنا : لا يقضى ، والحجة عليهم في الكلام في الصلاة ساهياً ، وتفريقه بين العمد والنسيان في الصوم حجة عليهم في الصلاة ، بل الكلام في الصلاة ناسياً أثبت وأولى ؛ لأنه عن النبي ﷺ (٢) . فكيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم ؟

(١) علق البيهقي على هذا بقوله : « أظنه أراد حديث هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ... والذي قال الشافعي من سوء حفظه فكما قال : رويانا عن شعبة أنه قال : لو حاييت أحداً لحاييت هشام بن حسان ، كان ختياً ، ولم يكن يحفظ [والختن : زوج الابنة ، أو أبو المرأة] . إلا أن هذا الحديث الذي رواه قد تابعه عليه عوف بن أبي جميلة ، عن خلّاس ومحمد عن أبي هريرة مرفوعاً ، وحمام بن سلمة ، عن أيوب وحبيب بن الشهيد ، عن محمد ، عن أبي هريرة مرفوعاً . ولذلك أخرج البخاري ومسلم حديث هشام في الصحيح . (المعرفة ٣/٣٧٦ - ٣٧٧) كتاب الصيام - باب الفطر ناسياً .

(٢) يشير الشافعي إلى حديث ذى الدين الذي سلم فيه النبي ﷺ قبل تمام الصلاة ثم تكلم ، ثم أتم الصلاة ، =

= وقال : لا نعرفه من حديث هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس . وقال محمد - يعني البخاري - : لا أراه محفوظاً (قال ابن الهمام : يعني : للغلبة) وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ، ولا يصح إسناده .
* المستدرک : (١/٤٢٧) كتاب الصوم - من طريق عيسى بن يونس به ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
* ابن حبان : (٨/٢٨٤ - ٢٨٥) (١٢) كتاب الصوم - ذكر إيجاب القضاء على المستقيء عامداً ، مع نفى إيجابه على من ذرعه ذلك بغير قصده - من طريق عيسى بن يونس به .
* قط : (٢/١٨٤) كتاب الصوم - باب القبلة للصائم - من طريق عيسى بن يونس به .
قال : رواه ثقات كلهم .

قال ابن الهمام : ورواه النسائي من حديث الأوزاعي موقوفاً على أبي هريرة ، ووقفه عبد الرزاق على أبي هريرة وعلى أيضاً (فتح القدير لابن الهمام ٣/٣٣٤) .
[٩١٩] * خ : (٢/٣٩) (٣٠) كتاب الصوم - (٢٦) باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً . عن عبدان ، عن يزيد ابن زريع ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » . (رقم ١٩٣٣) . وطرفه في (٦٦٦٩) .
* م : (٢/٨٠٩) (١٣) كتاب الصيام - (٣٣) باب أكل الناسى وشربه ، عن عمرو بن محمد الناقد ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن هشام القردوسي ، عن محمد بن سيرين به . (رقم ١١٥٥ / ١٧١) . =

٢٤٤ ————— كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

وإنما فرق بينهما ، بأن أبا هريرة لم ير على من أكل ناسياً لصومه قضاء ، فرأى أبي هريرة حجة فرق بها بين العمد والنسيان ، وهو عندنا حجة ، ثم ترك رواية أبي هريرة ، وابن عمر ، وعمران بن حصين ، وطلحة بن عبيد الله وغيرهم عن رسول الله ﷺ حديث ذي اليدين ، وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة ، فهذا عن رسول الله ﷺ ثابت ، وما جاء عن رسول الله ﷺ أوجب مما جاء عن غيره ، فترك الأوجب والأثبت (١) وأخذ بالذي هو أضعف عنده ، وعاب غيره أن زعم (٢) أن العمد في الصوم والنسيان سواء ، ثم قال بما عاب في الصلاة ، فزعم أن العمد والنسيان سواء ، ثم لم يقم بذلك .

قال الشافعي رحمه الله عليه : من احتلم في رمضان اغتسل ولم يقض ، وكذلك من أصاب أهله ، ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل ، اغتسل ثم أتم صومه .

(١) في (ص،ت) : « الأثبت والأوجب » . (٢) في (ب) : « إذ زعم » وما أثبتناه من (ص،ت) .

= فلم يكن ﷺ متعمداً للكلام ، ولذلك لم يعد الصلاة وقد تقدم هذا في باب الكلام في الصلاة (رقم: ٢٥٩ - ٢٦١) .

ونسوق هنا روايات الشافعي لهذا الحديث من كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) :

وحدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله قال : كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة ، قبل أن تأتي أرض الحبشة ، فيرد علينا وهو في الصلاة ، فلما رجعنا من أرض الحبشة ، أتيت لأسلم عليه فوجدته يصلي ، فسلمت عليه ، فلم يرد علي ، فأخذني ما قرب وما بعد ، فجلست حتى إذا قضى صلاته أتيت فقال : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث الله ألا تتكلموا في الصلاة » .

حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : « أصدق ذو اليدين ؟ » فقال الناس : نعم ، فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين ، ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع .

أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أحمد قال : سمعت أبا هريرة يقول : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ، فسلم من ركعتين ، فقام ذو اليدين فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال : « أصدق ذو اليدين ؟ » فقالوا : نعم ، فقام رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ، ثم سجد سجدة وهو جالس بعد التسليم .

أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال : سلم النبي في ثلاث ركعات من العصر ، ثم قام فدخل الحجرة ، فقام الخرياق رجل بسيط اليدين ، فنادى : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فخرج رسول الله ﷺ مغضباً يجر رداءه ، فسأل فأخبر ، فصلّى تلك الركعة ، ثم سلم ، ثم سجد سجدة ثم سلم .

قال الإمام الشافعي بعد هذه الروايات : ودلّ حديث ذي اليدين على أن رسول الله ﷺ فرق بين كلام العمد والناسي ؛ لأنه في صلاة ، أو المتكلم ، وهو يرى أنه قد أكمل الصلاة . (اختلاف الحديث ، ص : ٢٣٢) .

كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ————— ٢٤٥

قال الشافعي رحمته : وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته ، أتم صومه ؛ لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا . وإن ثبت شيئاً آخر (١) ، أو حركه لغير الإخراج (٢) وقد بان له الفجر كفر .

[٩٢٠] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي يونس مولى عائشة ، عن عائشة رضي الله عنها : أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهي تسمع : إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام ، فقال رسول الله ﷺ : « وأنا أصبح جنباً ، وأنا (٣) أريد الصيام ، فأغتسل ، ثم أصوم ذلك اليوم » ، فقال الرجل : إنك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فغضب رسول الله ﷺ وقال : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله ، وأعلمكم بما أتقى » .

قال الشافعي رحمته : وقد جاء هذا من غير هذا الوجه ، وهو قول العامة عندنا ، وفي أكثر البلدان ؛ فإن ذهب ذاهب إلى أنه جنب من جماع في رمضان ، فإن الجماع كان وهو مباح ، والجنابة باقية بمعنى متقدم ، والغسل ليس من الصوم بسبيل ، وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع .

قال الشافعي / رحمته : وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزوجها : عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة . وقد قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . والقرء (٤) عنده الحيضة ، فما بال الغسل ؟ ! وإن وجب بالحيض فهو غير الحيض ، فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع ، فأفطر ، وكفر / من أصبح جنباً .

قال الشافعي رحمه الله عليه : فإن قال : فقد روى فيه شيء (٥) ، فهذا أثبت من

(١) « آخر » : ليست في (ص) . (٢) في (ب) : « إخراج » وما أثبتناه من (ص) ، (ت) .

(٣) في (ص) : « وأريد الصيام » .

(٤) في (ص) : « فالقرء » .

والقرء : فيه لغتان : الفتح ، وجمعه قروء ، وأقرؤ ، والضم ، ويجمع على أقراء . قال أئمة اللغة : ويطلق على الطهر ، والحيض . (المصباح المنير) .

(٥) عند مالك والصحيحين ما يبين ذلك :

مالك عن سمي ، مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ؛ أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول : كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم . وهو أمير المدينة . فذكر له أن =

[٩٢٠] * ط : (١ / ٢٨٩) (١٨) كتاب الصيام - (٤) باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان - (رقم ٩) .

* م : (٢ / ٧٨١) (١٣) كتاب الصيام - (١٣) باب نكحة من طلع عليه الفجر وهو جنب - من طريق =

٢٤٦ ————— كتاب الصيام الصغير/ باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه

تلك الرواية لعل تلك الرواية كانت بأن سمع صاحبها من أصبح جنباً أفطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر ، أو عمل فيه بعد الفجر كما وصفنا .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ومن حرك القُبلة شهوته كرهتها له ، وإن فعلها لم ينقض صومه ، ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقُبلة ، ومِلْكُ النفس في الحالين عنها أفضل ؛ لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها .

قال الشافعي رحمته الله : وإنما قلنا : لا ينقض صومه ؛ لأن القُبلة لو كانت تنقض صومه ، لم يُقبل رسول الله ﷺ ، ولم يرخص ابن عباس وغيره فيها ، كما لا يرخصون فيما يُفطر ، ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ، ولا غير شهوة .

[٩٢١] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : إن كان رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ، ثم تضحك (١) .

= أبي هريرة يقول : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم . فقال مروان : أقسمت عليك يا عبد الرحمن ، لتذهبن إلى أمي المؤمنين - عائشة وأم سلمة - فلتسألنهما عن ذلك . فذهب عبد الرحمن وذعبت معه ، حتى دخلنا على عائشة ، فسلم عليها ، ثم قال : يا أم المؤمنين ، إنا كنا عند مروان بن الحكم . فذكر له أن أبا هريرة يقول : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم . قالت عائشة : ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن ، أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع ؟ فقال عبد الرحمن : لا . والله . قالت عائشة : فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع ، غير احتلام ، ثم يصوم ذلك اليوم .

قال : ثم خرجنا ، حتى دخلنا على أم سلمة ، فسألها عن ذلك . فقالت مثل ما قالت عائشة . قال : فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم . فذكر له عبد الرحمن ما قلنا . فقال مروان : أقسمت عليك يا أبا محمد ، لتركني دابتي ، فإنها بالباب ، فلتذهبن إلى أبي هريرة ، فإنه بارضه بالعقيق ، فلتخبرنه ذلك . فركب عبد الرحمن ، وركبت معه ، حتى أتينا أبا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة . ثم ذكر له ذلك . فقال له أبو هريرة : لا علم لي بذلك . إنما أخبرني مخبر . [خ (٣٠) كتاب الصوم - (٢٢) باب الصائم يصبح جنباً ، حديث (١٩٢٥ ، ١٩٢٦) .

م : (١٣) كتاب الصيام - (١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، حديث (٧٥)] .
(١) في (ص) : « ثم يضحك » .

= إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن عبد الرحمن نحوه . (رقم ٧٩ / ١١١٠) .
[٩٢١] ط : (١) (٢٩٢/١) (١٨) كتاب الصيام - (٥) باب ما جاء في الرخصة في القُبلة للصائم (رقم ١٤) .
* خ : (٢) (٣٨/٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٢٤) باب القُبلة للصائم - عن محمد بن المنثري ، عن يحيى ، عن هشام ، وعن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك عن هشام به . (رقم ١٩٢٨) .
* م : (٢) (٧٧٦/٢) (١٣) كتاب الصيام - (١٢) باب بيان أن القُبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته - عن علي بن حجر ، عن سفيان ، عن هشام به . (رقم ٦٢٠ / ١١٠٦) .

كتاب الصيام الصغير / باب ما يفطر الصائم والسحور والخلاف فيه ————— ٢٤٧

[٩٢٢] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا مالك : أن عائشة كانت إذا ذكرت ذلك قالت :
وأيكم أملك لإربه ^(١) من رسول الله ﷺ .

[٩٢٣] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه أنه قال : لم أر
القبلة تدعو إلى خير .

[٩٢٤] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : أن
ابن عباس سئل عن القبلة للصائم ، فأرخص فيها للشيخ ، وكرهها للشاب .

قال الشافعي : وهذا عندي - والله أعلم - على ما وصفت ، ليس اختلافاً منهم ،
ولكن على الاحتياط ؛ لثلاث يشتهى فيجامع ، وبقدر ما يرى من السائل أو يُظنُّ به .

(١) الأرب بفتح الحاء وكسر الهمزة وسكون الراء، والإربة بالكسر ، والمأربة : بفتح الراء وضمها : الحاجة ،
والجمع المأرب . والمعنى هنا : كان أملككم لنفسه عن الوقوع في الشهوة .

[٩٢٢] * ط : (٢٩٣/١) (١٨) كتاب الصيام - (٦) باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم وفيه : « وأيكم
أملك لنفسه » .

وقد وصل بلاغ مالك هذا :

* خ : (٣٧/٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٢٣) باب المباشرة للصائم - عن سليمان بن حرب عن شعبة ،
عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو
صائم ، وكان أملككم لإربه . (رقم ١٩٢٧) .

* م : (٧٧٧/٢) الموضع السابق - عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن علي بن مسهر ، عن عبيد الله بن
عمر ، عن القاسم ، عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يقبلني وهو صائم ، وأيكم أملك لإربه .
(رقم ١١٠٦/٦٤)

ومن طرق أخرى منها طريق أبي معاوية عن إبراهيم ، عن الأسود وعلقمة ، عن عائشة نحوه (رقم
١١٠٦/٦٤/٦٥) .

[٩٢٣] * ط : (الموضع السابق) ، وفيه : « لم أر القبلة للصائم تدعو إلى خير » .

[٩٢٤] * ط : (الموضع السابق) (رقم ١٩) .

* د : (٧٨٠-٧٨١/٢) (٨) كتاب الصوم - (٣٥) باب كراهيته للشاب - من طريق إسرائيل ، عن أبي
العنيس ، عن الأغر عن أبي هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم ، فرخص له ، وأتاه
آخر فسأله فنهاه ، فإذا الذي رخص له شيخ ، والذي نهاه شاب .

قال ابن حجر في الفتح (٤/١٥٠) : وجاء فيه ، (أي في التفرقة بين الشيخ والشاب) حديثان
مرفوعان أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة (وهو هذا الحديث) والآخر أحمد من حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص .

[٥] باب الجماع في رمضان والخلاف فيه

[٩٢٥] قال الشافعي رحمه الله تعالى : أخبرنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في شهر رمضان ، فأمره

[٩٢٥] * ط : (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧) (١٨) كتاب الصيام - (٩) باب كفارة من أفطر في رمضان . (رقم ٢٨) . وهكذا ليس في هذه الرواية بأى شيء أفطر .

هذا وقد روى الشافعي هذا الحديث في السنن من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في شهر رمضان أن يعتق رقبة ، أو صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً (السنن ص : ٣٠٠ رقم ٢٩٣) . وهذا الطريقان - كما قال البيهقي - مختصران .

ولكن للإمام الشافعي رواية تامة ، وهي روايته عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال له : هلكت . قال : « وما أهلكك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، فقال النبي ﷺ : « هل تجد رقبة تعتقها ؟ » قال : لا . قال : « فهل تستطيع صوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع إطعام ستين مسكيناً ؟ » قال : لا أجله . قال له النبي ﷺ : « اجلس » ، فبينما هو جالس كذلك إذ أتى بعرق فيه تمر - قال سفيان : والعرق المكتل - فقال له النبي ﷺ : « اذهب فتصدق به » .

قال : يا رسول الله ، والذي يعتك بالحق ، فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا . قال : فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : « اذهب فاطعمه عيالك » . (السنن ، ص : ٢٩٢) .

وقد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح من حديث سفيان بن عيينة ، وأخرجاه من حديث منصور والليث بن سعد ومعمّر عن الزهري . وأخرجه البخاري من حديث شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ، وفيه من الزيادة قال : « وقعت على امرأتي وأنا صائم في رمضان » .

وكذلك رواه يونس بن يزيد عن الزهري وقال : « وأنا صائم في رمضان » . وبمعناه رواه ابن أبي ذئب ، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، والنعمان بن راشد ، وعبد الرحمن ابن ثمر ، وصالح بن أبي الأخضر ، وغيرهم عن الزهري .

واتفقت رواية هؤلاء على أن فطر الرجل وقع بجماع ، وأن النبي ﷺ أمر بالكفارة على لفظ يقتضي الترتيب .

ورواه بعض الرواة عن الأوزاعي ، عن الزهري ، وفيه من الزيادة : فأتى بعرق فيه تمر خمسة عشر صاعاً قال : « خذه فتصدق به » .

وقيل فيه : عن الأوزاعي إذ جاءه رجل فقال : « هلكت وأهلكك » ، وقوله : « أهلكك » ليس بمحفوظ .

وقوله : « خمسة عشر صاعاً » يقال : إنه عن عمرو بن شعيب ، فأدرجه بعض الرواة في روايته عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن .

وفي رواية إبراهيم بن سعد ، عن الليث بن سعد ، عن الزهري في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له : « اقض يوماً مكانه » وكذلك رواه أويس المديني ، عن الزهري ، ورواه أيضاً هشام بن سعد ، عن الزهري إلا أنه خالف الجماعة في إسناده فقال : عن أبي سلمة .

وروى عن سعيد بن المسيب مرسلاً إلا أنه خالف الحديث الموصول في بعض أنواع الكفارة ، فيكون الحديث الموصول فيما خالف فيه أولى .

كتاب الصيام الصغير / باب الجماع في رمضان والخلاف فيه ————— ٢٤٩

النبي ﷺ يعتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، قال : إني لا أجد ، فأتى رسول الله ﷺ بعرق^(١) تمر فقال : « خذ هذا فتصدق به » فقال : يا رسول الله ، ما أجد أحداً أحوج مني ، فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال : « كُلْهُ » .

[٩٢٦] قال الشافعي : أخبرنا مالك ، عن عطاء الخراساني ، عن سعيد بن المسيب قال : أتى أعرابي النبي ﷺ ينتف شعره ، ويضرب نحره ، ويقول : هلك الأبعد ، فقال النبي ﷺ : « وما ذاك ؟ » قال : « أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم » فقال رسول الله ﷺ : « هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تهدي بدنة ؟ » قال : لا ، قال : « فاجلس » فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر فقال : « خذ هذا فتصدق به » فقال : « ما أجد أحداً أحوج مني » قال : « فكلْهُ وصُمْ يوماً مكان ما أصبت » قال عطاء : فسألت سعيداً كم في ذلك العرق ؟ قال : ما بين خمسة عشر صاعاً إلى عشرين .

/ قال الشافعي رحمه الله : وفي حديث غير هذا : « فاطعمه أهلك » .

قال الشافعي : فهذا كله نأخذ ، يعتق ، فإن لم يقدر صام شهرين متتابعين ، فإن لم يقدر أطعم ستين مسكيناً .

(١) العرق : بفتحتين ، ضفيرة تنسج من خوص ، وهو المكمل والزنبيل ، ويقال : إنه يسع خمسة عشر صاعاً . وهو يعدل (٣٢٦٢٥) جراماً عند الشافعية والحنابلة والمالكية ، وعند الحنفية (٤٩٤٤٠) . جراماً وذلك من الحنطة .

= وقد روت عائشة - زوج النبي ﷺ هذه القصة ، ذكرت في حديثها أن فطره كان بوطئه امرأته في رمضان نهائراً .

ثم إن بعض الرواة حفظ فيها التصديق فقط ، وبعضهم حفظ العتق ، ثم إطعام ستين مسكيناً ، ولم يحفظ الصيام ، وقد حفظ في حديث أبي هريرة فهو أولى (المعرفة / ٣ - ٣٧٣ - ٣٧٥) .

* خ : (٤١ / ٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٣٠) باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر - عن أبي اليمان ، عن شعيب ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . (رقم ١٩٣٦) . وأطرافه في (١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١) .

* م : (٧٨١ / ٢ - ٧٨٢) (١٣) كتاب الصيام - (١٤) باب تغليظ الجماع في نهار رمضان على الصائم ، ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها ، وأنها تجب على الموسر والمعسر ، وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع - من طريق ابن عينة عن الزهري به . (رقم ١١١١ / ٨١) .

ومن طرق أخرى عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما (أرقام ٨٢ - ٨٤ / ١١١١) و (٨٥ - ٨٧ / ١١١٢) . وانظر : الحميدي ٤٤١ / ٢ (رقم ١٠٠٨) .

[٩٢٦] * ط : (٢٩٥ / ١) (١٨) كتاب الصيام - (٩) باب كفارة من أفطر في رمضان . (رقم ٢٩) .

قال ابن عبد البر : هكذا هذا الحديث عند جماعة رواة الموطأ مرسلًا ، وهو متصل بمعناه من وجوه صحاح ، إلا قوله : « أن تهدي بدنة » فغير محفوظ .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وقول النبي ﷺ : « كُلُّهُ وَأَطْعَمَهُ أَهْلَكَ » يحتمل معاني ، منها : أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله فيه ليس ممن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله ﷺ عنه بأن قال له في شيء أتى به : كَفَّرَ به ، فلما ذكر الحاجة ، ولم يكن الرجل قبضه قال : « كله وأطعمه أهلك » وجعل له التملك (١) حيثئذ ، ويحتمل أن يكون ملكه ، فلما ملكه ، وهو محتاج ، كان إنما يكون عليه الكفارة إذا كان عنده فَضْلٌ ، فلم يكن عنده فضل ، فكان له أكله هو وأهله . ويحتمل في هذا أن تكون / الكفارة ديناً عليه متى أطاقتها ، أو شيئاً منها ، وإن كان ذلك ليس في الخبر ، وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط ، ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات ، فكان لغيره أن يُكْفَرَ عنه ، وأن يكون لغيره أن يضعه عليه وعلى أهله إن كانوا محتاجين ، ويجزى عنهم ، ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان مغلوباً ، كما تسقط الصلاة عن المغمى عليه إذا كان مغلوباً ، والله أعلم ، ويحتمل إذا كَفَّرَ أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام ، ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة ، ولكل وجه (٢) .

1/147
ص

قال : وأحب أن يُكْفَرَ متى قَدَرَ ، وأن يصوم مع الكفارة .

قال الشافعي رحمه الله : وفي هذا (٣) الحديث ما يبين أن الكفارة مُدٌّ لا مدين (٤) .

قال الشافعي رحمه الله : وقال بعض الناس : مُدَّين ، وهذا خلاف هذا الحديث (٥) والله أعلم .

قال الشافعي رحمه الله : وإن جامع يوماً فَكَفَّرَ ، ثم جامع يوماً كَفَّرَ (٦) ، وكذلك إن لم يكفر فلكل يوم كفارة ؛ لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي .

قال الشافعي رحمه الله : وقال بعض الناس : إن كَفَّرَ ثم عاد بعد الكفارة كَفَّرَ ، وإن لم يكفر حتى يعود فكفارة واحدة ، ورمضان كله واحد .

قال الشافعي رحمه الله : فقليل لقائل هذا القول : ليس في هذا خبر بما قلت ،

(١) في (ص، ت) : « التملك له » .

(٢) في (ب) : « ولكل وجه » وما أثبتاه من (ص، ت) .

(٣) « هذا » : ليست في (ب) ، وهي مثبتة من (ص، ت) .

(٤) اللد الشرعي عند الشافعية والمالكية والحنابلة : (٤، ٥٤٣) جراماً . وعند الحنفية (٢، ٨٢٤) جراماً .

(٥) في (ب) : « وهذا خلاف الحديث » وفي (ت) : « وهو خلاف هذا الحديث » ، وما أثبتاه من (ص) .

(٦) في (ب) : « فكفر » .

والخبر عن رسول الله ﷺ أنه أمر رجلاً جامع مرة بكفارة ، وفي ذلك ما دل عندنا ، والله أعلم ، على أنه لو جامع يوماً آخر أمر بكفارة ؛ لأن كل يوم مفروض عليه ، فإلى أى شيء ذهبت ؟ قال : ألا ترى أنه لو جامع في الحج مراراً كانت عليه كفارة واحدة ؟ قلنا : وأى شيء الحج من الصوم ؟ الحج شريعة ، والصوم أخرى ، قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ، ويباح في الصوم اللبس والصيد والطيب ، ويحرم في الحج . قال الشافعي رحمه الله : والحج إحرام واحد ، ولا يخرج أحد منه إلا بكماله ، وكل يوم من شهر رمضان كماله بنفسه ونقصه فيه . ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان ، ثم يفطر وقد كمل اليوم وخرج من صومه ، ثم يدخل في آخر ، فلو أفسده لم يفسد الذي قبله ؟ والحج متى أفسد عندهم قبل الزوال من يوم عرفة فسد كله ، وإن كان قد مضى كثير من عمله .

مع أن هذا القول خطأ من غير وجه ، الذي يقيسه بالحج يزعم أن المجامع في الحج تختلف أحكامها ، فيكون عليه شاة قبل عرفة ، ويفسد حجة ، وبدنة إذا جامع بعد الزوال ، ولا يفسد حجه . وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره ، إنما عليه رقبة فيهما ، ويفسد صومه فيفرق بينهما في كل واحدة منهما ، ويفرق بينهما في الكفارتين ، / ويزعم أنه لو جامع يوماً ثم كفّر ثم جامع يوماً آخر كفّر ، وهو لو كفر عنده في الحج عن الجماع ثم عاد للجماع آخر ، لم يعد الكفارة . فإذا قيل له : لم ذلك ؟ قال : الحج واحد ، وأيام رمضان متفرقة ، قلت : فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يجمع في الحج فيفسده ، ثم يكون عليه أن يعمل عمل الحج وهو فاسد ، وليس هكذا الصوم ولا الصلاة ؟

قال الشافعي رحمه الله : فإن قال قائل منهم : فأقيسه بالكفارة ، قلنا : هو من الكفارة أبعد ، الحائث يحنث غير عامد للحنث فيكفر ، ويحنث عامداً فلا يكفر عندك ، وأنت عندك ، إذا جامع عامداً كفّر ، وإذا جامع غير عامد لم يكفر ، فكيف قسته بالكفارة ، والمكفر لا يفسد عملاً يخرج منه ، ولا يعمل بعد الفساد شيئاً يقضيه ؟ إنما يخرج (١) به عندك من كذبة حلف عليها ، وهذا يخرج من صوم ، ويعود في مثل الذي خرج منه .

قال الشافعي : ولو جامع صبياً لم تبلغ ، أو أتى بهيمة ، فكفارة واحدة ، ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزداد عليها على الرجل ، وإذا كفر أجراً عنه وعن امرأته ، وكذلك

(١) في (ص) : « تخرج » .

فى الحج والعمرة ، وبهذا مضت السنة . ألا ترى أن النبى ﷺ لم يقل تُكْفَرُ المرأة ، وأنه لم يقل فى الخبر فى الذى جامع فى الحج ، تُكْفَرُ المرأة .

قال الشافعى رحمه الله : فإن قال قائل : فما بال الحد عليها (١) فى الجماع ، ولا تكون الكفارة عليها (٢) ؟ قيل : الحد لا يشبه الكفارة ، ألا ترى أن الحد يختلف فى الحر ، والعبد ، والثيب ، والبكر . ولا يختلف الجماع عامداً / فى رمضان مع افتراقهما فى غير ذلك ؟ فإن مذهبنا وما ندعى : إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت .

قال الشافعى رحمه الله : وإن جامع فى قضاء رمضان ، أو صوم كفارة ، أو نذر ، فقد أفسد صومه (٣) ، ولا كفارة عليه ، ولكن يقضى (٤) يوماً مكان يومه الذى جامع فيه .

قال الشافعى رحمه الله عليه : وهكذا قال بعض الناس ، وهذا كان عندنا أولى أن يكفر ؛ لأن البدل فى رمضان يقوم مقامه ، فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان ؛ لأنها جاءت فيه فى الجماع ، ولم يقس عليه البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ، ولم تأت فيه كفارة ؟

قال الشافعى رحمه الله : وإن جامع ناسياً لصومه لم تُكْفَر ، وإن جامع على شبهة ، مثل أن يأكل ناسياً فيحسب أنه قد أفطر ، فيجامع على هذه الشبهة فلا كفارة عليه فى مثل هذا .

قال الشافعى رحمه الله عليه : وهذا أيضاً من الحجة عليهم فى السهو فى الصلاة ؛ إذ زعموا أن من جامع على شبهة سقطت عنه الكفارة ، فمن تكلم وهو يرى أن الكلام فى الصلاة كان له مباحاً أولى أن يسقط عنه فساد صلاته .

قال الشافعى رحمه الله : وإن نظر فأنزل من غير لمس ، ولا تلذذ بها ، فصومه تام ، لا تجب الكفارة فى رمضان إلا بما يجب به الحد أن يلتقى الختانان ، فأما ما دون ذلك فإنه لا يجب به الكفارة .

ولا تجب الكفارة فى فطر فى غير جماع ، ولا طعام ، ولا شراب ، ولا غيره ، وقال بعض الناس : تجب إن أكل أو شرب ، كما تجب بالجماع .

قال الشافعى رحمه الله : فقيل لمن يقول هذا القول : السنة جاءت فى المجامع ، فمن قال لكم فى الطعام والشراب ؟ قال : قلناه قياساً على الجماع ، فقلنا : أو يشبه الأكل والشرب الجماع فتقيسهما (٥) عليه ؟ قال : نعم . فى وجه من أنهما محرمان يَفْطَرَان ،

(١) فى (ص، ت) : « عليهما » فى الموضعين . (٢) فى (ص، ت) : « فقد أفسده » .

(٣) فى (ص) : « ولكن يقضى » . (٤) فى (ص) : « فيقيسهما » .

فقبل لهم : فكل ما وجدتموه محرماً في الصوم يُقَطَّر قضيتهم فيه بالكفارة ؟ قال : نعم .
قيل : فما تقول فيمن أكل طيباً أو دواء ؟ قال : لا كفارة / عليه ، قلنا : ولم ؟ قال : هذا لا يغذو الجسد ، قلنا : إنما قست هذا بالجماع لأنه محرم يفطر ، وهذا عندنا وعندك مُحَرَّم يُقَطَّر ، قال : هذا لا يغذو الجسد ، قلنا : وما أدراك أن هذا لا يغذو البدن ، وأنت تقول : إن ازدرد من الفاكهة شيئاً صحيحاً فطره ولم يُكْفَرْ ، وقد يغذو هذا البدن فيما نرى ؟

وقلنا : قد صرت من الفقه إلى الطب ، فإن كنت صرت إلى قياس ما يغذو ، فالجماع ^(١) ينقص البدن وهو إخراج شيء ينقص البدن ، وليس بإدخال شيء ، فكيف قسته ^(٢) بما يزيد في البدن ، والجماع ينقصه وما يشبهه ^(٣) ، والجماع يجيع ؟ فكيف زعمت أن الحقة ، والسعوط يفطران ، وهما لا يغذوان ، وإن اعتللت بالغذاء ولا كفارة فيهما عندك ، كان يلزمك أن تنظر كل ما حكمت له بحكم الفطر أن تحكم فيه بالكفارة ؟ إن أردت القياس .

قال الشافعي رحمه الله : قال منهم قائل : إن هذا ليلزمنا كله ، ولكن لم تقسه ^(٤) بالجماع ؟ فقلت له :

[٩٢٧] أخبرنا مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ^(٥) ابن عمر : أنه قال : من ذرعه النقي فلا قضاء عليه ، ومن استقاء ^(٦) عامداً فعليه القضاء .

قال الشافعي رحمه الله : وهكذا نقول نحن وأنتم ، فقد وجدنا رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يرى على رجل إن أفطر من أمر عمده القضاء ، ولا يرى عليه الكفارة فيه ، وبهذا قلت : لا كفارة إلا في جماع ، ورأيت الجماع لا يشبه شيئاً سواه ، رأيت حده مبيناً لحدود سواه ، ورأيت من رأيت من الفقهاء مجتمعين على أن المحرم إذا أصاب أهله أفسد حجه ، ومضى فيه ، وجاء بالبدل منه ، وقد يحرم عليه في الحج الصيد والطيب واللبس ، فأى ذلك فعلة لم يفسد حجه غير الجماع ، ورأيت من جامع وجب عليه

(١) في (ص) : « الجماع » .

(٢) في (ت) : « فكيف قسبه » ولا معنى لها .

(٣) في (ص) : « وما يشبه » ، وفي (ت) : « وما يشبهه » .

(٤) في (ص) : « تقسه » .

(٥) في طبعة الدار العلمية : « نافع بن عمر » وهو خطأ خالف جميع النسخ .

(٦) في (ص) رسمت هذه الكلمة هكذا : « ومن استقى » .

الغسل ، وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه ، فهذا فرقنا بين الجماع وغيره .

قال الشافعي : إن تلذذ بامراته حتى ينزل أفسد صومه ، وكان عليه قضاؤه ، وما تلذذ به دون ذلك كرهته ، ولا يفسد ، / والله أعلم ، وإن أتى امرأته في دبرها فغيبه ، أو بهيمة ، أو تلو ط ، أفسد وكفّر مع الإثم بالله في المحرم الذي أتى مع إفساد الصوم .

١/١٤٨
ص

وقال بعض الناس في هذا كله : لا كفارة عليه ، ولا يعيد صوماً إلا أن ينزل فيقضى ، ولا يكفّر .

قال الشافعي رحمه الله : فخالفه بعض أصحابه في اللوطى ، ومن أتى امرأته في دبرها ، فقال : يفسد ، وقال : هذا جماع ، وإن كان غير وجه الجماع المباح ، ووافقه في الآتى للبهيمة قال : وكل جماع ، غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين ، فلو كان أحدهما يزداد عليه زيد على الآتى ما حرم الله من وجهين .

قال الشافعي رحمه الله : ولا يفسد الكحل وإن تنخمه ، فالنخامة نجس من الرأس باستنزائه ، والعين متصلة ^(١) بالرأس ، ولا يصل إلى الرأس والجوف علمي ، ولا أعلم أحداً كره الكحل على أنه يفسد .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولا أكره الدهن ، وإن استنقع فيه أو في ماء فلا بأس ، وأكره العلك ^(٢) ؛ لأنه ^(٣) يجلب الريق ، وإن مضغه فلا يفطره ، وبذلك إن تمضمض واستنشق ولا يستبلغ في الاستنشاق لثلا يذهب في رأسه ، وإن ذهب في رأسه لم يفطره ، فإن استيقن أنه قد وصل إلى الرأس أو الجوف من ^(٤) المضمضة وهو عامد ذاكر لصومه فطره .

قال الربيع : وقد قال الشافعي رحمه الله مرة : لا شيء عليه . قال الربيع : وهو أحب / إلى ^(٥) وذلك أنه مغلوب .

١/٢١٥
ت

قال الشافعي رحمه الله : ولا أكره السواك بالعود الرطب واليابس وغيره بكثرة ، وأكرهه بالعشى ^(٦) ؛ لما أحب من خلوف فم الصائم ، وإن فعل لم يفطره . وما داوى به قرحه

(١) في طبعة الدار العلمية : « والعين متصلة » وهو مخالف لجميع النسخ .

(٢) العلك : اللبان ، وكل صمغ يملك من لبان وغيره فلا يسيل ، والجمع علك ، وأغلاك .

(٣) في طبعة الدار العلمية : « أنه يجلب » مخالف لجميع النسخ .

(٤) في (ص) : « في المضمضة » . (٥) « إلى » : ساقطة من (ت) .

(٦) بكثرة : قبل الزوال ، والعشى : بعد الزوال .

كتاب الصيام الصغير / باب الجماع في رمضان والخلاف فيه ————— ٢٥٥

من رطب أو يابس ، فخلص إلى جوفه ، فطره إذا دارى وهو ذاكر لصومه عامد لإدخاله في جوفه ، وقال بعض الناس : يفطره الرطب ، ولا يفطره اليابس .

قال الشافعى رحمه الله : فإن كان إنزال (١) الدواء ، إذا وصل إلى الجوف بمنزلة المأكول أو المشروب ، فالرطب واليابس من المأكول عندهم سواء . وإن كان لا ينزله ، إذا لم يكن من سبيل الأكل ولا الشرب بمنزلة (٢) واحد منهما ، فينبغى أن يقول : لا يفطران ، فأما أن يقول : يفطر أحدهما ولا يفطر الآخر فهذا خطأ .

قال الشافعى رحمه الله عليه : وأحب له أن ينزه صيامه عن اللغظ والمشائمة ، وإن شئتم أن يقول : أنا صائم ، وإن شاتم لم يفطره .

قال الشافعى رحمته الله : وإن قدم مسافر في بعض اليوم وقد كان فيه مفطراً ، وكانت امرأته حائضاً فطهرت ، فجامعها ، لم أر بأساً . وكذلك إن أكلا ، أو شربا ، وذلك أنهما غير صائمين .

وقال بعض الناس : هما غير صائمين ولا كفارة عليهما إن فعلا ، وأكره ذلك ؛ لأن الناس في المصّر صيام .

قال الشافعى : وهو (٣) إما أن يكونا صائمين فلا يجوز لهما أن يفعلا ، أو يكونا غير صائمين فإنما يحرم هذا على الصائم .

قال الشافعى رحمته الله : ولو توفى ذلك لثلا يراه أحد ، فيظن أنه أفطر في رمضان من غير علة ، كان أحب إلى .

قال الشافعى رحمه الله عليه : ولو اشتبهت الشهور على أسير ، فتحرى شهر رمضان فوافقه ، أو ما بعده من الشهور ، فصام شهراً أو ثلاثين يوماً أجزاءه ، ولو صام ما قبله ، فقد قال قائل : لا يجزئه إلا أن يصيبه ، أو شهراً بعده فيكون كالقضاء له ، وهذا مذهب . ولو ذهب ذاهب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه ، أجزاءه ، قبل كان أو بعد ، كان هذا مذهباً . وذلك أنه قد يتأخى القبلة ، فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها أجزاء عنه ، ويجزى ذلك عنه في خطأ عرقّة والفطر . وإنما كلف الناس في المغيب الظاهر ، والأسير إذا اشتبهت عليه الشهور فهو مثل المغيب عنه ، والله أعلم .

(١) فى (ب) : « أنزل الدواء » ، وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٢) فى (ب) : « بمنزلة » وفى (ص) : « منزل » ، وما أثبتناه من (ت) .

(٣) « وهو » : ليست فى (ب) وأثبتناها من (ص، ت) .

٢٥٦ ————— كتاب الصيام الصغير / باب الجماع في رمضان والخلاف فيه

قال (١) الشافعي رحمه الله: ولا يجوز إذا صامه على الشك ، فإن أصاب القبلة فعليه الإعادة ويجزى ذلك عنه ، فهو مثل المغيب عنه (٢) .

ب/١٤٨
ص

قال الربيع : وآخر قول الشافعي أنه لا يجزيه / إذا صامه على الشك حتى يصيبه بعينه ، أو شهراً بعده . وآخر قوله في القبلة كذلك : لا يجزيه . وكذلك لا يجزيه إذا تأخى ، وإن أصاب القبلة فعليه الإعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة . وأما عرفة ، ويوم الفطر ، والأضحى ، فيجزيه ؛ لأن هذا أمر إنما يفعله باجتماع العامة عليه ، والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة .

قال الشافعي : ولو أصبح يوم الشك لا ينوى الصوم ، ولم يأكل ، ولم يشرب ، حتى علم أنه من شهر رمضان ، فأنتم صومه ، رأيتم إعادة صومه . وسواء رأى ذلك قبل الزوال ، أو بعده ، إذا أصبح لا ينوى صيامه من شهر رمضان .

قال الشافعي رحمه الله : وأرى ، والله أعلم ، كذلك لو أصبح ينوى صومه تطوعاً ، لم يجزه (٣) من رمضان ، ولا أرى رمضان يجزيه (٤) إلا بإرادته ، والله أعلم ، ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة ، وغير ذلك مما لا يجزى إلا بنية (٥) فرقاً .

قال الشافعي رحمه الله : ولو أن مقيماً نوى الصيام قبل الفجر ، ثم خرج بعد الفجر مسافراً ، لم يفطر يومه ذلك ؛ لأنه قد دخل في الصوم مقيماً .

قال الربيع : وفي كتاب غير هذا من كتبه : إلا أن يصح حديث عن النبي ﷺ حين أفطر بالكديد أنه نوى صيام ذلك اليوم وهو مقيم (٦) .

قال الشافعي رحمه الله : ولو نواه من الليل ، ثم خرج قبل الفجر ، كان كأن لم

(١-٢) ما بين الرقمين ليس في (ت،ب) وأثبتاه من (ص) .

(٣) في (ص) : « لم يجزيه » .

(٤) في (ص،ت) : « يجزى » .

(٥) في (ص) : « إلا بنية » .

(٦) روى الشافعي هذا الحديث في اختلاف الحديث ، قال :

١- أخبرنا مالك ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان ، فصام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، فأفطر الناس معه ، وكانوا يأخذون بالاحداث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ . [ط : ٢٩٤ / ١ - ١٨ كتاب الصيام - ٧ باب ما جاء في الصيام في السفر . (رقم ٢١)] .

[غ : (٤٣/٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٣٤) باب إذا صام أياماً من رمضان ، ثم سافر - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ١٩٤٤) . وأطرافه في (١٩٤٨ ، ٢٩٥٣ ، ٤٢٧٥ - ٤٢٧٩) .

م : (٢/٧٨٤) (١٣) كتاب الصيام - (١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر من غير =

يدخل في الصوم حتى سافر ، وكان له إن شاء أن يتم فيصوم ، وإن شاء أن يفطر .

قال الشافعي رحمه الله : وإذا تأخى الرجل القبلة بلا دلائل ، فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة ، كانت عليه الإعادة ؛ لأنه صلى حين صلى على الشك .

قال الشافعي رحمه الله : وقد نهى عن صيام السفر ، وإنما نهى عنه عندنا ، والله أعلم ، على الرفق بالناس ، لا على التحريم ، ولا على أنه لا يجزى ، وقد يسمع بعض الناس النهي ، ولا يسمع ما يدل على معنى النهي ، فيقول بالنهي جملة .

قال الشافعي رحمه الله عليه : والدليل على ما قلت لك أنه رخصة في السفر :

[٩٢٨] أن مالكا أخبرنا عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : أن حمزة بن عمرو الأسلمي : قال : يا رسول الله ، أصوم في السفر ؟ وكان كثير الصوم . فقال رسول الله ﷺ : « إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر » .

= معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر ، وإن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم ، ولم يشق عليه أن يفطر . من طريق الليث عن ابن شهاب به . (رقم ١١١٣ / ٨٨) .

ومن طريق سفيان عن الزهري به .

وفيه : قال يحيى (ابن يحيى راوى هذا الحديث) : قال سفيان : لا أدري من قول من هو ؟ « وكان يؤخذ بالآخر من قول رسول الله ﷺ » .

ومن طريق معمر عن الزهري .

ومن طريق يونس عن الزهري .

وفيهما أن قوله : فكانوا يتبعون ... إلخ من قول الزهري [.

٢- أخبرنا مالك ، عن سَمَى مولى أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أن النبي ﷺ أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر ، وقال : « تقووا للعدو » وصام النبي ﷺ .

قال أبو بكر : قال الذي حدثني : لقد رأيت النبي ﷺ بالعرج يصب فوق رأسه الماء من المعطش ، أو من الحر ، فقيل : يا رسول الله ، إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت ، فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد دعا بقدر فشرب ، فافطر الناس . (ط ١ / ٢٩٤ - الموضع السابق . رقم ٢٢) .

وقد رواه مسلم من طرق عن جابر . انظر الكتاب والباب السابقين .

وانظر رقم [٧٢٩] ورقم [٧٣٠] وتخريجهما .

والكديد : عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها ، وبينها وبين مكة قريب من مرحلتين ، وهي أقرب إلى المدينة من عسفان . وقال عياض : على اثنين وأربعين ميلاً من مكة . وعسفان على ست وثلاثين من مكة .

[٩٢٨] * ط : (٢٩٥ / ١) الموضع السابق . (رقم ٢٤) .

* خ : (٤٣ / ٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٣٣) باب الصوم في السفر والإفطار . من طريق عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . (رقم ١٩٤٣) . وطرفه في (١٩٤٢) .

* م : (٧٨٩ / ٢) (١٣) كتاب الصيام (١٧) باب التخيير في الصوم والفطر في السفر - من طريق الليث =

[٩٢٩] أخبرنا مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم .

قال الشافعي رحمه الله : وهذا دليل على ما وصفت ، فإن قال إنسان : فإنه قد سمي الذين صاموا العصاة (١) ، فقد ينهى (٢) النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر للتقوى للعدو ؛ وذلك أنه كان محارباً عام نهى عن الصيام في السفر ، فأبى قوم إلا الصيام ، فسمى بعض من سمع النهي العصاة ؛ إذ تركوا الفطر الذي أمروا به ، وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم تركوا قبول الرخصة ورغبوا عنها ، وهذا مكروه عندنا ، إنما نقول : يفطر ، أو يصوم ، وهو يعلم أن ذلك واسع له ، فإذا جاز (٣) ذلك فالصوم أحب إلينا لمن قوى عليه .

قال الشافعي : فإن قيل : فقد روى :

[٩٢٩م] « ليس من البر الصيام في السفر » قيل : ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ، ولكنه كما وصفت إذا رأى الصيام برّاً ، والفطر مأثماً ، وغير برٍّ رغبة عن الرخصة في السفر .

(١) انظر رقم [٧٢٩] ولكن ليس فيه : « أولئك العصاة » ولكن الإمام الشافعي رواه تاماً في اختلاف الحديث كما سبق ، وفيه : « فافطر بعض الناس وصام بعضهم ، فبلغه أن ناماً صاموا فقال : « أولئك العصاة » (اختلاف الحديث ص : ٨٣) .

م : (٧٨٥/٢) الموضع السابق - من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر به . كما سبق في [٧٢٩] وفيه هذه الزيادة التي في رواية اختلاف الحديث .

(٢) في (ب) : « فقد نهى » وما أثبتناه من (ص، ت) . (٣) في (ص) : « فإذا كان ذلك » .

= عن هشام به . (رقم ١١٢١/١٠٣) . ومن طرق أخرى (١٠٤ - ١٠٧/١١٢١) .

هذا وقد روى الشافعي في السنن هذا الحديث من طريق سفيان ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني أسرد الصوم ، فأصوم في السفر ؟ قال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر » . (السنن : ص ٣٠٩) .

[٩٢٩] * ط : (٢٩٥/١) الموضع السابق - رقم (٢٣) .

* خ : (٤٤/٢) (٣٠) كتاب الصيام - باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً في الصوم والإفطار - عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك به . (رقم ١٩٤٧) .

* م : (٧٨٧/٢) (١٣) كتاب الصيام - (١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية - عن يحيى بن يحيى ، عن أبي خيثمة ، عن حميد به . (رقم ٩٨ / ١١١٨) .

ومن طرق أخرى عن أنس ، وأبي سعيد ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

[٩٢٩م] * خ : (٤٤/١) (٣٠) كتاب الصوم (٣٦) باب قول النبي ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر » - عن جابر به . (رقم ١٩٤٦) .

* م : (٧٨٦ / ٢) (١٣) كتاب الصيام (١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان - عن جابر . (رقم ١١١٥/٩٢) .

قال الشافعي رحمه الله : وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلده ، أو البلد الذي ينوي المقام به ، وهو ينوي الصوم أجزاءه ، وإن أزمع الفطر ، ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه (١) ، في حَضَرٍ كان أو في سفر . وإن سافر فلم يصم ، حتى مات ، فليس عليه قضاء ما أفطر ؛ لأنه كان له أن يفطر ، وإنما عليه القضاء إذا لزمه أن يصوم وهو مقيم ، فترك الصوم فهو حيثئذ يلزم بالقضاء ، ويكفر عنه بعد موته ، وكذلك المريض لا يصح حتى يموت ، فلا صوم عليه ولا كفارة .

[٦] باب صيام التطوع

قال الشافعي رحمه الله عليه : والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه / الصوم من شهر رمضان ، وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزيهم عندى إلا جماع (٢) الصوم قبل الفجر ، والذي يتطوع بالصوم مالم يأكل ولم يشرب ، وإن أصبح يجزيه الصوم ، وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرسه له ، ولا قضاء عليه .

وخالفتنا في هذا بعض الناس فقال : عليه القضاء ، وإذا دخل في شيء فقد أوجبه على نفسه ، / واحتج بحديث الزهري : أن النبي ﷺ أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوماً مكان يومهما الذي أفطرتا فيه (٣) .

قال الشافعي رحمه الله عليه : فقليل له : ليس بثابت ، إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه (٤) ، ولو كان ثابتاً كان يحتمل أن يكون : إنما أمرهما على معنى : إن شاءتا ، والله أعلم ، كما أمر عمر أن يقضى نذراً نذره في الجاهلية ، وهو على معنى : إن شاء .

قال : فما دل على معنى ما قلت ، فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت ؟

[٩٣٠] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا ابن عيينة ، عن طلحة بن يحيى ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة قالت : دخل على رسول الله ﷺ فقلت : إنا نخبأنا لك حبساً فقال : « أما إني كنت أريد الصوم (٥) ولكن قرئيه » .

(١) في (ص، ت) : « لم يجزيه » .

(٢) في (ب) : « إجماع » ، وما أثبتناه من (ص، ت) .

(٣) سبق هذا الحديث برقم [٧٢٢] وخرج هناك . (٤) في (ص) : « لا يعرفه » بياء المضارعة .

(٥) في (ص) : « أريد الصيام » وكانت في (ت) : « الصوم » ولكن غيرت بالقلم إلى « الصيام » . والله تعالى أعلم .

[٩٣٠] سبق برقم [٧٢٤] والكلام عليه ، وتخريجه .

قال الشافعي رحمه الله : فقلت له : لو كان على المتطوع القضاء إذا خرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر ، وذلك أن الخروج حيثذ منه لا يجوز ، وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر ، إذا كان عليه أن يعود فيه ، لم يكن له أن يخرج منه ؟

قال الشافعي رحمه الله : والاعتكاف ، وكل عمل له ، قبل أن يدخل فيه ألا يدخل فيه ، فله الخروج قبل إكماله ، وأحب إلى لو أتمه إلا الحج والعمرة فقط .

فإن قال قائل : فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمرة أن يعود فيهما فيقضيهما من (١) دون الأعمال ؟ قلنا : لا يشبه الحج والعمرة الصوم ، ولا الصلاة ، ولا ما سواهما ، ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه يمضي في الحج والعمرة على الفساد ، كما يمضي فيهما قبل الفساد ، ويكفر ويعود فيهما ؟ ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يمض فيها ، ولم يجز له أن يصلّيها فاسدة بلا وضوء ، وهكذا الصوم إذا أفسد لم يمض فيه . أو لا ترى أنه يكفر في الحج والعمرة متطوعاً كان ، أو واجباً عليه كفارة واحدة ، ولا يكفر في الصلاة على كل حال ، ولا في الاعتكاف ، ولا في التطوع في الصوم ؟ وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن عمر (٢) : أنه صلى ركعة ، وقال : إنما هو تطوع (٣) ، وروينا عن ابن عباس شبيهاً به في الطواف (٤) .

[٧] باب أحكام من أفطر في رمضان (٥)

قال الشافعي رحمه الله تعالى : من أفطر أياماً من رمضان ، من عذر مرض (٦) ، أو سفر ، قضاهاً في أي وقت ما شاء في ذى الحجة أو غيرها ، وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر ؛ متفرقات ، أو مجتمعات ، وذلك أن الله عز وجل يقول : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ولم يذكرهن متتابعات .

(١) في (ب ، ت) : « فيقضيهما مرتين دون الأعمال » وما أثبتناه من (ص) وهو الموافق للسياق ، والصواب - إن شاء الله تعالى -

(٢) في (ب، ص) : « عن ابن عمر » وما أثبتناه من (ت) ، وهو الأرجح - إن شاء الله تعالى ؛ لأن الرواية عن عمر قد سبقت برقم [٧٣٥] ، وهو ما يوافق (ت) والله تعالى أعلم .

(٣) انظر رقم [٧٣٥] وتخريجه . (٤) انظر رقم [٧٣١] وتخريجه .

(٥) هذه الترجمة ليست في (ص) وهي من وضع البلقيني ، حيث قال بعدها : « وليس في التراجم ، أما ما تحتها فهو موجود فيها » .

(٦) في (ص) : « بمرض » .

[٩٣١] وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي ﷺ أنه قال : إذا أحصيت العدة فصمهن كيف شئت .

قال : وصوم كفارة اليمين متتابع^(١) ، والله أعلم ، فإن مرض ، أو سافر المفطر من رمضان ، فلم يصح ، ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر ، قضاهن ، ولا كفارة . وإن قرط ، وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر ، صام رمضان الذي جاء عليه ، وقضاهن ، وكفر عن كل يوم بمدة حنطة .

قال الشافعي رحمه الله : والحامل والمرضع إذا أطاقتا الصوم ، ولم تخافا على / ولديهما لم تفطرا ، فإن خافتا على ولديهما أفطرتا ، وتصدقنا عن كل يوم بمدة حنطة وصامتا إذا أمتا على ولديهما .

قال الشافعي رحمه الله : وإن كانتا لا تقدران^(٢) على الصوم ، فهذا مثل المرض أفطرتا ، وقضتا بلا كفارة . إنما تكفّران^(٣) بالآخر ، وبأنهما لم تفطرا^(٤) لأنفسهما ، إنما أفطرتا لغيرهما ، فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفّر .

والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة يتصدق عن كل يوم بمدة حنطة ، خبراً عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، وقياساً على من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره ، وليس عمل غيره عنه عمله نفسه ، كما ليس الكفارة كعمله .

(١) علق البلقيني على ذلك بقوله : « ما ذكره الشافعي هنا من أن صوم كفارة اليمين متتابع فهو أحد قولي ، والقول الآخر : أنه لا يجب المتتابع في كفارة اليمين ، وهو المشهور المعتمد في الفتوى » (ت ٢/٢١٦) .
(٢ - ٤) في (ص) هذه المواضع الثلاثة بياض المضاربة : « يقدران » ، « يكفّران » ، « يفطرا » .

[٩٣١] * خ : (٤٥/٢) (٣٠) كتاب الصوم - (٤٠) متى يقضى قضاء رمضان - تعليقا : قال ابن عباس : لا بأس أن يُفرّق ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ . وقد وصله ابن حجر من طريق نعيم بن حماد ، عن ابن المبارك ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس : فيمن عليه قضاء من شهر رمضان . قال : يقضيه مستغرقاً ، فإن الله قال : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ . (تغليق التعليق ٣/ ١٨٥ - ١٨٦) .

وروى الدارقطني ذلك عن أبي عبيدة بن الجراح ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، ورافع بن خديج ، ومعاذ بن جبل ، وعمرو بن العاص . (السنن : ٢/ ١٩٢ - ١٩٤ - كتاب الصيام) .

هذا وقد روى مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان ، فقال أحدهما : يفرّق بينه ، وقال الآخر : لا يفرّق بينه ، لا أدري أيهما قال : يفرّق بينه . (ط : ٣٠٤/١ - ١٨ كتاب الصيام - ١٧ باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات . رقم ٤٦) .

قال الشافعي رحمه الله : والحال التي يترك بها الكبير الصوم ، أن يكون يجهد الجهد/ غير المحتمل ، وكذلك المريض والحامل .

١٤٩/ب
ص

قال الشافعي رحمه الله : وإن زاد مرض المريض زيادة بيّنة أفطر ، وإن كانت زيادة محتملة لم يفطر . والحامل إذا خافت على ولدها أفطرت ، وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الإضرار اليّين ، فأما ما كان من ذلك محتملاً فلا يفطر صاحبه . والصوم قد يزيد عامة العلل ، ولكن زيادة محتملة ، وينتقص بعض اللبن ، ولكنه نقصان محتمل ، فإذا تفاحش أفطرتا .

قال الشافعي رحمه الله : فكأنه يتأول إذا لم يطق الصوم الفدية ، والله أعلم .
فإن قال قائل : فكيف يسقط عنه فرض الصلاة إذا لم يطقها ، ولا يسقط فرض الصوم ؟ قيل : ليس يسقط فرض الصلاة في حال يعقل (١) فيها الصلاة ، ولكنه يصلى كما يطيق قائماً ، أو قاعداً ، أو مضطجعا ، فيكون بعض هذا بدلا من بعض ، وليس شيء (٢) غير الصلاة بدلا من الصلاة ، ولا الصلاة بدلا من شيء . فالصوم لا يجزى فيه إلا إكماله ، ولا يتغير بتغير حال صاحبه ، ويزال عن وقته بالسفر والمرض ؛ لأنه لا نقص فيه ، كما يكون بعض الصلاة قصراً ، وبعضها قاعداً ، وقد يكون بدلا من الطعام في الكفارة ، ويكون الطعام بدلا منه .

قال الشافعي رحمه الله : ومن مرض ، فلم يصحّ حتى مات ، فلا قضاء عليه ، إنما القضاء إذا صح ، ثم فرط ، ومن مات وقد فرط في القضاء ، أطعم عنه مكان كل يوم مسكين مئداً من طعام .

قال الشافعي رحمه الله : ومن نذر أن يصوم سنة صامها ، وأفطر الأيام التي نهى عن صومها ، وهي : يوم الفطر ، والأضحى ، وأيام منى ، وقضاها . ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه ، وإن قدم فلان وقد مضى من النهار شيء ، أو كان يوم فطر قضاء ، وإن قدم ليلاً فأحب إلى أن يصوم الغد بالنية لصوم (٣) يوم النذر ، وإن لم يفعل لم أره واجباً .

قال الشافعي رحمه الله : ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة ، فوافق يوم فطر أفطر ،

(١) في (ب) : « فعل » وما أثبتاه من (ص) وليست واضحة في (ت) إذ هي غير متقوطة . والله تعالى أعلم .

(٢) في (ص) : « بشيء » . (٣) في (ص، ت) : « يصوم » .

وقضاه . ومن نوى أن يصوم يوم الفطر بعينه^(١) لم يصمه ؛ ولم يقضه ؛ لأنه ليس له صومه . وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام حيضها لم تصمه . ولم تقضه ؛ لأنه ليس لها أن تصومها .

قال الربيع : وقد قال الشافعي - رحمه الله - مرة : من نذر صوم يوم يَقدِّمُ فلان ، فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء ، ومن نذر صوم يوم يَقدِّمُ فيه فلان ، فقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء^(٢) .

(١) « بعينه » : ليست في (ب) وأثبتناها من (ص) ، وهي في (ت) ولكن ضرب عليها .

(٢) في (ت) : « تم كتاب الصيام بأبوابه » .

ثم أدخل البلقيني عليه رحمة الله تعالى هنا ، وبين نصوص الأم « باب الرجل يموت ولم يحج ، وكان عليه نذر » وهو في اختلاف الحديث ، في ترجمة المختلفات التي لا يثبت بعضها . (انظر : اختلاف الحديث ص ٢٨٨ - ٢٩٠) .

وأدخل كذلك من اختلاف الحديث : « من أصبح جنباً في شهر رمضان » .

(اختلاف الحديث ص ١٩٤ - ١٩٧) .

وياب الحجة للصائم (اختلاف الحديث ص ١٩٧ - ٢٠١) .

(ت : ٢١٦ ب / ٢١٨ ب) .

ولا حاجة بنا إلى تكرار هذه النصوص هنا ؛ لأننا ستقدمها محققة في كتاب « اختلاف الحديث » الذي هو جزء من الأم ، ويسر الفهرس الاستفادة منها ممّا - إن شاء الله عز وجل .

(١٤) كتاب الاعتكاف

[١] باب

أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي : والاعتكاف سنة . فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فإنه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ، ويخرج منه إذا غربت الشمس آخر الشهر .

قال : ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب ، وذلك أن يقول : « إن عرض لي عارض كان لي الخروج » ، ولا بأس أن يعتكف ، ولا ينوي أياماً ، ولا وجوب اعتكاف متى شاء انصرف .

والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا ، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة . وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد ، فانهدم المسجد اعتكف في موضع منه ، فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف . وإذا بنى المسجد رجع فبنى على اعتكافه . ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ، ولا يمكث بعد فراغه من حاجته . ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله ، ولا بأس أن يشتري ، ويبيع ، ويخيط ، ويجالس العلماء ، ويتحدث بما أحب ، ما لم يكن إثماً . ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال .

قال (١) : ولا يعود المريض ، ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافاً واجباً . ولا بأس أن يعتكف المؤذن ، ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه ، وأكره له الأذان للوالى بالصلاة ، ولا بأس أن يقضى . وإن كانت عنده شهادة فدعى إليها (٢) ، فإنه يلزمه أن يجيب ، فإن أجاب يقضى الاعتكاف . وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء / عليه .

١/١٥٠
ص

وإذا مرض (٣) الذي أوجب على نفسه الاعتكاف خرج ، فإذا برئ رجع فبنى على ما مضى من اعتكافه ، فإن مكث بعد برئه شيئاً من غير عذر استقبل الاعتكاف . وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه ، وإذا أظفر المعتكف ، أو وطئ ، استأنف اعتكافه ،

(١) قال : « ليست في (ص، ت) . (٢) في (ص) : « فدعى إلى الشهادة » .

(٣) في (ص) : « وإذا مرض المرض الذي أوجب » .

إذا كان اعتكافاً واجباً بصوم . وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة .

قال : وإذا جعل لله عليه شهراً ، ولم يُسمَّ شهراً بعينه ، ولم يقل : متابعاً ، اعتكف متى شاء . وأحبَّ إلى أن يكون متابعاً .

ولا يفسد الاعتكاف من الوطء إلا ما يوجب الحد . لا تفسده قُبْلَةٌ ، ولا مباشرة ، ولا نظرة أنزل أو لم ينزل ، وكذلك المرأة ، كان هذا في المسجد أو في غيره .

وإذا قال : لله علىَّ أن أعتكف شهراً بالنهار ، فله أن يعتكف النهار دون الليل . وكذلك لو قال : لله علىَّ ألا أكلم فلاناً شهراً بالنهار . وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه ، فذهب الشهر وهو لا يعلم ، فعليه أن يعتكف شهراً سواء ، وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه إلا يوماً ، فعليه قضاء ذلك اليوم . وإذا اعتكف الرجل اعتكافاً واجباً ، فأخرجه السلطان أو غيره مكرهاً ، فلا / شيء عليه متى خلا بنى على اعتكافه . وكذلك إذا أخرجه بحدٍّ ، أو دين ، فحبسه ، فإذا خرج رجع فبنى .

١/٢١٩
ت

وإذا سكر المعتكف ليلاً أو نهاراً ، أفسد اعتكافه ، وعليه أن يتدبَّر إذا كان واجباً . وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقية غريم له ، فلا بأس أن يُوكَّل به . وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبسه الطالب عن الاعتكاف ، فإذا خلاه رجع فبنى . وإذا خاف المعتكف من الوالى خرج ، فإذا أمن بنى .

والاعتكاف الواجب أن يقول : لله علىَّ أن أعتكف كذا وكذا ، والاعتكاف الذى ليس بواجب أن يعتكف ولا ينوى شيئاً فإن نوى المعتكف يوماً ، فدخل نصف النهار فى الاعتكاف اعتكف إلى مثله . وإذا جعل لله عليه اعتكاف يوم دخل قبل الفجر إلى غروب الشمس . وإذا جعل لله عليه اعتكاف يومين ، دخل قبل الفجر ، فاعتكف يوماً وليلة ويوماً ، إلا أن يكون له نية النهار دون الليل .

وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بصوم ، ثم مات قبل أن يقضيه ، فإنه يُطعم عنه مكان كل يوم مُدّاً . فإن كان جعل على نفسه ، وهو مريض ، فمات قبل أن يصحَّ ، فلا شيء عليه . فإن كان صحَّ أقل من شهر ، ثم مات أطعم عنه بعدد (١) ما صحَّ من الأيام كل يوم مُدّاً .

قال الربيع : إذا مات ، وقد كان عليه أن يعتكف ، وبصوم ، أطعم عنه ، وإذا لم يمكنه فلا شيء عليه .

(١) فى (ص) : « عدد » .

ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة ، وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ، ويوم النحر ، وأيام التشريق . والاعتكاف يكون بغير صوم ، فإذا قال : لله على أن أعتكف يوم يَقدِّم فلان، فقدم فلان في أول النهار أو آخره اعتكف ما بقي من النهار . فإن (١) قدم وهو مريض ، أو محبوس ، فإنه إذا صح ، أو خرج من الحبس قضاءه ، وإن قدم ليلاً فلا شيء عليه . وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر سماه ، فإذا الشهر مضى فلا شيء عليه . قال : وإذا أحرم المعتكف بالحج ، وهو معتكف ، أتمَّ اعتكافه ، فإن خاف فوات الحج مضى لحجه ، فإن كان (٢) اعتكافه متابعاً ، فإذا قدم من الحج استأنف ، وإن كان غير متتابع بئى .

والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه ، وكذلك مسجد النبي ﷺ ، وكل ما عظم من المساجد وكثر أهله فهو أفضل ، والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاءوا ؛ لأنهم (٣) لا جمعة عليهم ، وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فلزوجها منعها منه ، وكذلك لسيد العبد ، والمُدبِّر ، وأم الولد منعهم . فإذا أذن لهم ثم أراد منعهم قبل تمام ذلك ، فذلك له ، وليس لسيد المكاتب منعه من الاعتكاف وإذا جعل العبد المُعتق نصفه عليه اعتكافاً أياماً ، فله أن يعتكف يوماً ، ويخدم يوماً حتى يتم اعتكافه .

١٥٠/ب
ص

وإذا جُنَّ المعتكف ، فأقام سنين ، ثم أفاق بئى . والاعمى ، والمُقعد / في الاعتكاف كالصحيح ، ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بدا لهما من الثياب ، ويأكلان (٤) ما بدا لهما من الطعام ، ويتطيبا (٥) بما بدا لهما من الطيب . ولا بأس أن ينام في المسجد ، ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل اليدين في المسجد في الطست (٦) . ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه . ولا بأس أن يُخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله ، فعلة رسول الله ﷺ ، ولا بأس أن يُنكح المعتكف نفسه ، ويُنكح غيره . وإذا مات عن المعتكفة زوجها ، خرجت ، وإذا قضت عدتها رجعت فبنت ، وقد قيل : ليس لها أن تخرج ، فإن فعلت ابتدأت ، والله أعلم (٧) .

(١) في (ب) : « وإن قدم » وما أثبتاه من (ص، ت) .

(٢) « كان » : ساقطة من (ص) .

(٣) في (ص) : « إلا أنهم لا جمعة عليهم » وفي (ت) : « لا أنهم لا جمعة عليهم » وهو خطأ .

(٤ - ٥) في (ص، ت) : « ويتطيبان » و « يأكلان » . (٦) في (ص) : « الطشت » وهما لغتان .

(٧) في (ص) بعد هذا كتاب الزكاة وأبواب أخرى في الجهاد وغيرها ، وقد سبق كتاب الزكاة - كما في ترتيب البلقيني ، الذي سرنا عليه ، ولهذا منتقل إلى كتاب الحج في (ص) أي في لوحة ٢٦٠ / أ فيها كما في ترتيبه ، والله المستعان .